

تقرير فني

النساء والتطرف العنيف في الأردن



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
UN Women
هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير فني

النساء والتطرف العنيف في الأردن



هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
آذار 2016

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني-راصد
وبحثاً عن أرضية مشتركة



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

قائمة المحتويات

16	1.2 القسم الثاني. مسببات حالة التطرف وآثارها
16	1.2.1 التطرف كمصدر تهديد للمجتمع
16	1.2.2 العوامل المؤدية إلى التطرف
17	1.2.3 حالة التطرف: خطر على النساء
17	1.3 القسم الثالث. تغذية التطرف
17	1.3.1 مصادر موثوقة للمعلومة
18	1.3.2 النساء كأداة للتطرف
18	1.3.3 التوعية المجتمعية
18	1.3.4 تنشئة الأمهات لأطفالهن
19	1.3.5 خيارات أولياء الأمور الصعبة لحماية أبنائهم
20	1.3.6 تصرف المجتمع عند ملاحظة التطرف
20	1.4 القسم الرابع. محاربة التطرف
20	1.4.1 نجاعة الجهود الحالية
21	1.4.2 بين الفاعلين والمؤثرين المحليين والدوليين: بمن يثق الناس؟
22	1.4.3 دور النساء في محاربة التطرف

الخلاصات

23

المراجع

24

4	المقدمة
5	المنهجية
5	التحديات والقيود
6	النتائج والتوصيات الرئيسية
6	النتائج الرئيسية
7	التوصيات
9	مراجعة الأدبيات
9	1.1 تعريف حالة التطرف والتطرف العنيف
9	1.2 أدوار النساء في حالة التطرف: أكثر من مجرد ضحايا
9	1.3 النساء كمشاركات في التطرف العنيف
10	1.4 النساء كضحايا
11	1.5 النساء ضد التطرف العنيف
12	1.6 النساء والتطرف نحو العنف البنيوي والثقافي
12	1.7 محاربة التطرف مقابل الانسحاب
13	1.8 قضايا من أجل المضي قدماً

النساء والتطرف - النموذج الأردني

14	1.1 القسم الأول. التطرف: المفهوم والأهمية
14	1.1.1 المفهوم
14	1.1.2 الأهمية داخل المجتمعات والجامعات
15	1.1.3 التطرف بين النساء
15	1.1.4 مؤشرات التطرف وعلاماته
16	1.1.5 النقاشات حول حالة التطرف

على غرار الكثير من البلدان حول العالم، تواجه المملكة الأردنية الهاشمية مخاطر بفعال «التطرف العنيف»، والذي يتم تعريفه في العادة على أنه عملية تجعل الشخص يقبل استخدام العنف خدمة لأيدولوجية، أو غايات دينية أو سياسية. قد تؤدي حالة التطرف إلى المزيد من التطرف العنيف والإرهاب، مما يهدد حقوق المواطنين ورفاههم. بيد أن كيفية تأثير التطرف العنيف على النساء – بصفتهم ضحايا له ومشاركات فيه - نادراً ما تناقش، ولا تزال موضوعاً لم يتم البحث فيه بما يكفي. وبينما يبذل الأردن جهوداً جديدة لمحاربة التطرف العنيف داخل حدوده، فمن الضروري أن يطور جميع المشاركين في هذه الجهود تصوراً عميقاً للأدوار التي تلعبها النساء الأردنيات في منع أو ترويع حالة التطرف.

من أجل تحقيق أهداف البحث المذكورة، حاول البحث الذي أجري لغايات هذه الدراسة الإجابة على أربعة أسئلة وهي:

1. هل يعتقد الرجال والنساء أن هناك مشكلة متعلقة بـ "حالة التطرف" في مجتمعاتهم؟ ما الذي يجعل شخصاً ما يوصف بأنه "متطرف" (عدا عن الذهاب للانضمام إلى جماعة إرهابية مسلحة)؟ هل ينظر الرجال والنساء إلى حالة التطرف بشكل مختلف؟ كيف يعرفون التطرف؟

2. هل تواجه النساء والفتيات في الأردن خطراً يكمن في تحولهن إلى التطرف أو هل يسرن في هذا الاتجاه حالياً؟ إذا كان الحال كذلك، ما الأثر القائم أو المحتمل على حياتهن اليومية؟ كيف تختلف حالة التطرف (عوامل الجذب والتفسير) بين النساء والفتيات من جهة والفتيان والرجال من جهة أخرى؟ كيف تتشابه هذه المجموعات (مع الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الطوعية والقهرية)؟ هل هناك برهان على تعبئة الرجال والنساء من الأردن وأخذهم إلى الخارج نتيجة حالة التطرف (مثل الذهاب إلى سوريا)؟

3. هل تحتل النساء وضعاً فريداً في مجتمعاتهن يتيح لهن الاطلاع عن كذب على عمليتي التطرف ومحاربهته للرجال والنساء؟

• ما الأدوار التي تلعبها النساء أو يمكن أن تلعبها في حالة التطرف (للنساء والرجال) في الأردن؟

• ما الأدوار التي تلعبها النساء في عملية محاربة التطرف في الأردن؟ هل هناك فرصة لتدخل النساء؟

4. هل تأخذ الجهود الحالية لمحاربة التطرف في الأردن الحساسيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بالحسبان؟ إذا كان الجواب نعم، كيف يتم ذلك؟ إذا كان الجواب بالنفي، كيف يمكننا تشجيع ذلك؟ كيف يمكننا تشجيع وتوسيع دور النساء في عملية محاربة التطرف؟

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة، استخدم البحث البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز. واحتوت النتائج على البيانات الكمية والنوعية، والشهادات الشخصية ذات الصلة والتحليل للمساعدة في فهم آراء المستجيبين. وبناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة توصيات السياسات الواضحة والعملية للتأكد من أخذ التحليل والبرامج للحساسيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الحسبان عند العمل على محاربة التطرف في الأردن، الأمر الذي يساعد الأردن في مسعاها لتطوير خطة عمل وطنية أردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325، المرأة والأمن والسلام..

تمت هذه الدراسة بتكليف من مكتب الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار جهوده لدعم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والحكومة الأردنية في تطوير خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (لعام 2000). وأجرى مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة (Search For Common Ground) هذا البحث في شهري شباط وأذار من العام 2016.

ويدعو قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي تمت المصادقة عليه في 31 تشرين الأول لعام 2000، الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى تشجيع دمج النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن وتحديد كيفية تأثير النزاع على النساء. مؤخراً، يُنظر إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أنهما موضوعان مرتبطان بقضايا المرأة والسلام والأمن¹. كما يبيّن قرار مجلس الأمن 2122 (لعام 2013) و2422 (لعام 2015). وشدّد القرار 2122 على التزام الأمم المتحدة بتخصيص الموارد والاهتمام لأجندة المرأة والسلام والأمن، والدعوة إلى مزيد من الفرص لتسلم المرأة القيادة وتمثيلها في هذه الجهود. ودعا القرار 2422 الدول إلى الاستمرار في توسيع برامجها لتشمل المرأة، والأمن والسلام، ومواجهة الإرهاب، ومواجهة التطرف العنيف، والتأكد من تعميم الاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي في جميع هذه المناحي². لهذا السبب، يجب أن تركز جهود الأردن الرامية إلى تطوير خطة عمل وطنية حول قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات اللاحقة على القضايا المرتبطة بالإرهاب والتطرف العنيف.

وتهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية تعريف النساء والرجال لـ«حالة التطرف» و«التطرف العنيف» في المجتمعات الأردنية والبحث في اتجاهاتهم وسلوكياتهم فيما يخص هذه الظاهرة. وانصّب التركيز على البحث في حالة التطرف بين أوساط الأردنيين وليس في مجتمعات اللاجئين. وتهدف الدراسة إلى تقييم ما إذا كان هناك خطر لتحوّل النساء والفتيات في الأردن إلى التطرف، وإذا كانت عوامل «الجذب والتفسير» مختلفة بين النساء والفتيات من جهة والفتيان والرجال من جهة أخرى. وركّز البحث أيضاً على فهم مواقع النساء في مجتمعاتهن وإذا كانت تتيح لهن وضعاً فريداً لمراقبة عمليتي التطرف ومحاربهته أو المشاركة فيهما. وتهدف كذلك إلى تقييم مدى حساسية جهود محاربة التطرف الحالية أو المنوي اتخاذها من قبل الحكومة والمؤسسات غير الحكومية والتي تستهدف الأردن للنوع الاجتماعي.

1- أخبار الشبكة العالمية للحقوق والتنمية، 2014.
2- قرار مجلس الأمن 2122 (عام 2013)، وقرار مجلس الأمن 2242 (عام 2015) وقرار مجلس الأمن 2242.

واجهت هذه الدراسة قيوداً متعلقةً بضيقة الوقت الزمني. وكان الباحثون ينوون في البداية الالتقاء بضحايا التطرف العنيف أو عائلات الضحايا، ولكن تبين لاحقاً أن الجهود المطلوبة لذلك أصعب من المتوقع، ولم تسفر إلا عن وجود مستجيب واحد من هذه الفئة. وعلى الرغم من تمكن الباحثين من تحديد عدد من المستجيبين المحتملين بواسطة شبكاتهم المحلية، رفض جميعهم تقريباً إجراء المقابلة لغايات هذه البحث نظراً للمخاوف والقيود الأمنية. كما لم يتمكن الباحثون من عقد جلسة ثانية لمجموعة التركيز مع النساء الواعظات بسبب ضيق الوقت المخصص للدراسة.

وفي الوقت الذي يوفر فيه البحث من هذه الدراسة آراءً مهمةً وشهادات شخصية مفيدة حول حياة النساء والرجال في الأردن وعلاقتهم بظاهرة التطرف، فإن هناك حاجة إلى المزيد من البحث على المستوى القواعد من هذا النوع لإضفاء المزيد من التفاصيل والعمق للمعرفة بهذا الموضوع. وفيما يخص البيانات الكمية، فقد كان العدد الكلي للمستجيبين كافياً للدلالة على اتجاهات نوعية، ولكن في معظم الحالات لم يكن كافياً للخروج بنتائج ذات دلالة إحصائية حول المجتمع الأوسع والتي يمكن تعميمها. بيد أن هذا التقرير يعرض بعض نتائجه على شكل نسب مئوية فقط عندما يكون عدد المستجيبين أكبر من 20، ويسهل ذلك تحليل العمل الميداني المقدم هنا.

جمعت الدراسة ثلاث أدوات رئيسة هي: مراجعة الأدبيات، وسلسلة من 47 مقابلةً شبه منظمة وحوار مجموعة التركيز.

وشملت مراجعة الأدبيات مراجعةً واسعةً للأبحاث التي أجريت حول قضايا متعلقة بالمرأة والتطرف العنيف حول العالم. ونظراً لعدم وجود مجال بحثي موحد حول المرأة والتطرف، فقد غطت مراجعة الأدبيات المواد المكتوبة حول: المرأة، والسلام، والأمن، والإرهاب ومنع التطرف العنيف ومواجهته. وقدمت مراجعة الأدبيات الخلفية الأساسية لوضع البحث الميداني الذي أجري في الأردن في إطاره الصحيح.

واستخدمت المقابلات شبه المنظمة أسئلةً مفتوحةً من أجل جمع المعلومات حول الوضع الحالي في الأردن من الفئات المستهدفة المختلفة على مستوى القواعد والمستوى الوطني، بالإضافة إلى الشخصيات الحكومية والخبراء الدوليين. وفي كل مقابلة، انخرط الباحثون في حوار مع الشخص الذي تتم مقابلته، وذلك باستخدام مجموعة من الأسئلة التوجيهية التي تأخذ الحديث بالاتجاه المطلوب. ومن خلال المقابلات شبه المنظمة، تمكن الباحثون من الاستماع إلى آراء مجموعة واسعة من أصحاب العلاقة، بمن فيهم الكثيرون ممن لا تُسمع أصواتهم في العادة حول هذا الموضوع. وعقدت هذه المقابلات في أماكن خاصة وأمنة، حتى يتحدث الأشخاص بأريحية وأمان وصراحة حول هذه القضايا الحساسة³.

ولغايات تلخيص نتائج البحث، تم تصنيف الإجابات إلى مجموعتين من المقابلات غير المنفصلة عن بعضها البعض بالضرورة. وتم تعريفها كما يلي بحيث تكون المصطلحات واضحة في كل نتائج البحث:

- يشير مصطلح "المستجيبين" إلى 39 مستجيباً ومستجيبةً، ويشملون 6 نساء من المناطق الريفية والحضرية، و6 رجال من المناطق الريفية والحضرية، و10 نساء ناشطات في عمّان وعلى مستوى القواعد، و3 نساء في مواقع قيادية، و3 نساء من أقليات دينية، وأحد أقارب ضحية انضم إلى مجموعة متطرفة و10 طلاب وطالبات جامعيين.
- يضم مصطلح "أولياء الأمور" 28 مستجيباً ومستجيبةً يشملون: 6 نساء من المناطق الريفية والحضرية، و6 رجال من المناطق الريفية والحضرية، و10 نساء ناشطات من عمّان وعلى مستوى القواعد، و3 نساء في مواقع قيادية و5 سيدات من أقليات دينية.

تم في بعض الأحيان تصنيف الإجابات بحسب وضع المستجيب عندما يكون التصنيف ذا صلة، مثل طالب جامعة، أو خبير أو مسؤول حكومي. وعقدت جلسة حوار مجموعة التركيز مع ممثلي 11 مؤسسة مجتمع مدني تعمل على قضايا متعلقة بمحاربة التطرف في الأردن. وقام الباحثون بتيسير الجلسة، حيث طرحوا الأسئلة التوجيهية لتوجيه الحوار بالاتجاه المطلوب، وتوفير المساحة للمشاركين للحوار فيما بينهم وتبادل الأفكار. وتم تطوير استبانة منفصلة لهذه المجموعة.

3- جميع المستجيبين أردنيون ما عدا شخصين من الخبراء الخمسة الذين تمت استشارتهم.

النتائج والتوصيات الرئيسية

النتائج الرئيسية

حالة التطرف في الأردن

- ذكر جميع المستجيبين الذين تمت مقابلتهم أن التطرف أمر مهم يستحق الاهتمام به في الأردن، ويعتقد معظمهم أنه ينمو ويتوسع في المجتمعات والجامعات الأردنية. وقال المستجيبون أنهم يشهدون ارتفاعاً في النزاعات بين أتباع الدين الواحد وبين أتباع الديانات المختلفة، والتي يعتقدون أنها مرتبطة بحالة التطرف في الأردن. ويجب معالجة هذا التوتر بشكل فاعل.
- يعتقد 62% من المستجيبين أنه يمكن أن يصبح الفرد متطرفاً من دون أن يصبح عنيفاً بالضرورة.

- يعتقد 85% من المستجيبين (ومن دون فرق مهم بين الجنسين) أن حالة التطرف تحدث في المجتمعات الأردنية، ويعتقد 74% منهم أنها تحدث في الجامعات. وعلى وجه الخصوص، تم ذكر مناطق مثل الزرقاء، ومعان، والسلط، وإربد والرصيفة كمناطق أكثر عرضة لحالة التطرف المتزايدة، وربط 26% من المستجيبين بين حالة التطرف والدين بشكل عام، بينما ربط 13% بين حالة التطرف وما يعرف بالدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق (داعش) وغيرها من الجماعات الإرهابية بشكل مباشر. وفي الوقت الذي دعم فيه غالبية المستجيبين الرأي القائل بحدوث حالة التطرف في المجتمعات والجامعات الأردنية، فأشار 38% فقط بأن النساء يتبنين آراء وأيدولوجيات متطرفة.

- يعتقد 82% من المستجيبين أن الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية تشجع النساء والرجال في الأردن على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة أو الانخراط في الأيدولوجيات المتطرفة.
- تبين أن موضوع المنظومة العشائرية في الأردن تعتبر قضية خلافية بين المستجيبين من حيث علاقته بالتطرف، حيث اعتبر بعضهم أنه يشكل حصناً ضد الأخطار الخارجية ويحمي النساء من التعرض للأيدولوجيات المتطرفة، بينما يعتبره آخرون عاملاً يشجع الناس على حالة التطرف.

تحليل المعتقدات حول المخاطر المتأتية من التطرف من منظور النوع الاجتماعي

- يعتقد 71% من المستجيبين أن النساء أكثر عرضة لخطر التطرف في مجتمعاتهن من الرجال، مشيرين إلى أن التطرف المتزايد قد يزيد القيود الحالية سوءاً فيما يخص حرية النساء وحصولهن على حقوقهن، بما في ذلك شعورهن بالمسؤولية الكبيرة (وإلقاء اللوم عليهن) حول تصرفات أبنائهن. وفي الوقت الذي يعتقد فيه المستجيبون الذكور أن التهديدات الرئيسية التي يفرضها التطرف تتعلق بطموحاتهم ومستقبلهم، مثل الحريات الشخصية، ومستقبل عائلاتهم وجودة فرص العمل، فإن مخاوف النساء حول أثر التطرف تتعلق بأنشطتهن اليومية مباشرة، مثل حريتهن اليومية في التنقل خارج المنزل، وقدرتهن على إيجاد عمل أو فرصة تعليمية، والعنف المتزايد داخل المنزل وقلة الفرص للانخراط في مجتمعاتهن والتطوع فيها.

تحليل مؤشرات وعوامل التطرف من منظور النوع الاجتماعي

- يعتقد 13% فقط من المستجيبين أن النساء يواجهن ضغوطاً أكبر للتطرف بالمقارنة مع الرجال، بينما يعتقد 31% أن الرجال يواجهون ضغوطاً أكبر، ويعتقد 53% أن هذه الضغوطات تؤثر على النساء والرجال بالتساوي.
- ينظر الرجال والنساء على حد سواء إلى العبارات غير المتسامحة على أنها مؤشر واضح على التطرف بين الأردنيين، ولكن النساء - خصوصاً طالبات الجامعات - هن أكثر ميلاً للاعتقاد بأن اللباس المحافظ هو مؤشر على التطرف. وأشارت النساء المقيمات خارج المراكز الحضرية إلى أن تهميش دور المرأة في المجتمع هو مؤشر على التطرف. يشعر كثيرون أن مؤشرات تطرف النساء مرتبطة باتباع ممارسات دينية وسلوكيات أكثر تشدداً.
- استشهد المستجيبون بعدد من العوامل المختلفة كعوامل محفزة ممكنة لتطرف النساء والفتيات، بما في ذلك الضغوطات الاقتصادية والمالية (69%)، ويوليها المشاكل الاجتماعية والعائلية، والتي تشمل الإساءة الأسرية ومنع النساء من الحصول على حقوقهن مثل الميراث (34%).

الاستفادة من الثقات من رجالات الدين وأهل العلم (الأئمة والوعاظ والواعظات، الخ...) والقيادات والمؤسسات الدينية

- ذكر المستجيبون أن الأردنيين يناقشون قضايا التطرف في سياقات مختلفة. ويعتقدون أن الرجال يلعبون دوراً أكثر فاعلية في هذه النقاشات من النساء، وقال معظم المستجيبين أن الآباء يشجعون الحوار حول التطرف في العائلة، حيث تعني هذه الحوارات في الغالب الذكور من أفراد العائلة.
- وكان موضوع الثقة في رجالات الدين مختلطاً، فقال 46% من المستجيبين أنهم يعودون إلى رجل دين إذا كان لديهم شكوك حول أفكار دينية متطرفة، بينما قال 21% منهم (وكلهن نساء) أنهم لا يتقن برجال الدين في مثل هذه الحالات.
- تلقى الفاعلون في المجتمع المدني (النساء والرجال على حد سواء) العديد من الأسئلة من الشباب أو الناس في مجتمعاتهم حول التطرف والممارسات المتطرفة في البلدان الأخرى.

- عبّر الأهالي عن شكهم بقدرة مؤسسات الدولة الأمنية على مساعدتهم في الاستجابة لخطر تحوّل أبنائهم إلى التطرف، حيث ذكر 7% أن الإبلاغ عن تصرف ابنهم المثير للشك إلى الأجهزة الأمنية هو خيارهم الأول، والذي لا يشكل مفاعلة في ظل التداعيات الجرمية المحتملة على التطرف العنيف. في الوقت الذي أشار المستجيبون إلى الإعلام التقليدي والاجتماعي كعامل مساعد على حالة التطرف في الأردن، رأى كثيرون (31%) أنه يمكن أن يكون أداة تستخدم لاختبار صحة بعض الأفكار الدينية المثيرة للجدل.

- ذكر المستجيبون أن أولئك المتطرفين قد يكونوا منزولين عن المجتمع الأوسع

ومصادر المعلومات إما بشكل جماعي (مثل أطفال العائلات المتطرفة الذين يتم تدريبهم في المنزل معاً بشكل منفصل عن أقرانهم وخارج النظام التعليمي الرسمي) أو بشكل فردي (أي أسرى "حلقة الصمت" التي يشعر فيها الأفراد ذوي الأفكار المختلفة أو التوجهات غير الشعبية التي تعتبر من الأقلية بأنهم يواجهون ضغطاً للبقاء صامتين حول آرائهم، مما يساهم في تهميشهم بشكل أكبر ويدفع بهم إلى الابتعاد عن أقرانهم بشكل أكبر).

معتقدات حول الأمهات وحالة التطرف

- يعتقد 79% من أولياء الأمور و50% من الطلبة أن للأمهات أثراً عظيماً على أيديولوجيات أبنائهن.
- أشار 82% من المستجيبين إلى أن لتربية الطفل أثراً مباشراً على أيديولوجية الأبناء، وذكروا أن نهج بعض الأمهات ينتج التطرف في الأبناء. في الوقت ذاته، ذكرت نسبة صغيرة من الأمهات اللواتي تمت مقابلاتهن (9%) أنهن شعرن في بعض الحالات بأنهن ساهمن في حمل أبنائهن لأفكار متطرفة، مثل اعتقادهن بأن النساء يجب أن يلعبن أدواراً تقليدية فقط (زوجة، أم) وأنهن لا يجب أن يتحدثن إلى الرجال أو العمل خارج المنزل.

- يُنظر إلى النساء على أنهن العمود الأساسي والمؤثر الرئيس في العائلة، لذا، يُعتقد بأنهن مستهدفات من قبل الجماعات المتطرفة للتأثير على فكرهن كخطوة أولى، ومن ثم الوصول إلى العائلة بأكملها والتأثير عليها.

برامج مكافحة التطرف

- اتفق جميع المستجيبين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني على أن النساء يلعبن دوراً هاماً في عملية محاربة التطرف. بيد أن أحداً من المستجيبين الذين علموا عن أنشطة محاربة التطرف لم يكن على علم بأي تركيز على النوع الاجتماعي في هذه الأنشطة الحالية، مما يشير إلى فجوة واضحة.
- بشكل عام، أبدى المستجيبون اهتماماً في برامج محاربة التطرف، بغض النظر عما إذا كانت جهود حكومية، أو من المجتمع المدني المحلي أو المؤسسات الدولية. ذكر 79% من المستجيبين بأنهم سيشاركون في جهود حكومية أو محلية بهدف محاربة التطرف، وذكر 95% منهم أنهم سينضمون إلى برامج محاربة التطرف التي تقودها المؤسسات الدولية، شريطة أن تكون هذه البرامج قانونية وتتخذ بطريقة شفافة، ولا تعادي الأعراف الدينية وترتكز على ما هو أبعد من مجرد البحث والمقابلات.
- شدد المستجيبون من مؤسسات المجتمع المدني على أهمية وجود المزيد من الجهود الحكومية، وخصوصاً من قبل وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، من أجل بناء قدرات الأئمة والواعظات لتكوين رواية إيجابية وإستراتيجية وطنية لمحاربة التطرف.

- دعا المستجيبون إلى المزيد من التركيز على إعادة التأهيل والبرامج الاجتماعية لأولئك الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة والذين يرغبون في الاندماج مرة أخرى في المجتمع.

- تعتقد الغالبية العظمى من المستجيبين (95%) بأن أهمية انخراط النساء

في جهود محاربة التطرف تنبع من أدوارهن الاجتماعية التقليدية كأمهات وموقعهن في عائلاتهن. وأكدت الشروحات الإضافية حول أهمية دور النساء في الوقاية من التطرف وجهود محاربهته على ذلك. ذكر 41% بشكل مباشر أن الأمهات أكثر فاعلية في التأثير على أبنائهن، وذكر 23% أن الأمهات أقرب إلى أبنائهن. وكان التركيز الأعظم من قبل المستجيبين حول دور النساء كأمهات، وهو دور أساسي ويشكل فرصة للتأثير على أبنائهن، ولكنه أيضاً يعيد التأكيد على الصور النمطية التقليدية ويهمل المجتمع الأوسع والمواقع المجتمعية التي تتبناها النساء فيه، والتي يمكن لهن من خلالها العمل على الوقاية من التطرف أيضاً. ذكر 21% من المستجيبين دور المرأة خارج المنزل، حيث ذكروا أن النساء في كثير من الأحيان لديهن علاقات اجتماعية جيدة ويحظين بتعليم جيد.

التوصيات

تشير النتائج الرئيسة لهذا البحث إلى عدد من التوصيات للخبراء، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية والحكومة الأردنية لمعالجة التطرف العنيف في الأردن بطريقة حساسة للنوع الاجتماعي.

توصيات صالحة لكل المجالات

التوسع في قيادة المرأة: تمكين النساء كقائدات - وتحديد الاعتراف بهن كفاعلات في محاربة التطرف - أمر ضروري لتقليل المخاطر التي تترتب على التطرف بالنسبة للنساء والمجتمع. وذكر المستجيبون الحاجة إلى الحفاظ على الأمثلة الإيجابية للنساء كقدوات، ودعم القائدات الدينيات المعتدلات، وتغيير الصور النمطية المؤذية المنتشرة حول النساء في المجتمع. يجب أن يعترف أولئك الذين يعملون على مواجهة التطرف بالدور الذي تلعبه النساء، لا كأمهات وأفراد في المجتمع وحسب، وإنما كعاملات، وصانعات قرار ومؤثرات على الرأي العام.

دعم المناصرين من الرجال: سوف تكون جهود محاربة التطرف أكثر فاعلية عندما يعمل الرجال والنساء معاً كشركاء متساويين. يجب أن تشمل هذه الجهود شراكات حقيقية مع الرجال، ورفع الوعي بأمر التطرف بين أوساط النساء والرجال. علاوة على ذلك، يجب أن نتاح للنساء المزيد من الفرص للقيادة في هذا المجال من خلال وجود دعم من الرجال، مثل قبولهم وترويجهم لأدوار النساء المهنية في المجتمع ومشاركتهم في جهود الوقاية من التطرف العنيف، والذي يمكن للنساء المشاركة فيه أو تولي مناصب قيادية.

توصيات السياسات

- **إشراك مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في الشراكات من أجل محاربة التطرف على المستوى المحلي:** يجب أن يؤسس الأردن لإستراتيجية وطنية لمحاربة التطرف العنيف في البلاد. ومن الضروري أن يتم تطوير هذه الإستراتيجية عبر نهج تشاركي يجمع شريحة متنوعة من الفاعلين، بمن فيهم الشباب (ذكور وإناث)، والنساء الناشطات، والنساء من المجتمع، ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال الدين، والعشائريين، والمسؤولين الحكوميين الذين يعملون على المستوى المحلي (مثل رؤساء

- **بناء قدرات الأئمة والواعظات الرسميين وغير الرسميين**، حيث يشكلون موارداً قيّمةً. فمن الضروري أن يحافظ هؤلاء على ثقة مجتمعاتهم وألا يتم احتوائهم (أو ينظر إليهم على هذا الأساس). دعم المبادرات لبناء قدراتهم بطرق تعزز انخراطهم مع مجتمعاتهم، والتفكير في فرص للتشبيك بين الواعظات والنساء الناشطات.

- **تحسين مناهج التدريس وتوعية المعلمين**؛ تكرّر ذكر التعليم من قبل المستجيبين كمجال يمكن استخدامه للوقاية من التطرف في الأردن وتعزيز أدوار النساء في محاربة التطرف. يمكن لتحسين التعليم، بما في ذلك محتوى المناهج، أن يقلل من خطر التطرف على النساء. وذكرت بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في المدارس أنها واجهت في بعض الأحيان أثناء العمل على أن رفع وعي الطلبة يعتبر تحدياً نظراً لحمل بعض المعلمين لأفكار متطرفة، مما جعل تحقيق هدفهم أكثر صعوبةً. واقترح المستجيبون تدريب المعلمين من خلال برامج بناء القدرات والتوعية.

- **استهداف النساء من خلال مبادرات رفع الوعي**؛ رفع الوعي بخطر التطرف من خلال مجموعة متنوعة من المنصات والأنشطة، مثل الإعلام الاجتماعي، والبرامج التلفزيونية والأنشطة المجتمعية. ويمكن لهذه البرامج أن تستهدف بشكل خاص النساء والأمهات، وتحديد اللواتي يتمتعن بفرص أقل للانخراط مع المجتمع الأوسع، مثل ربوات البيوت. يجب توفير المواد التوعوية والأنشطة في المواقع التي تكثر زيارتها، مثل مراكز التسوق الشعبية، والمساجد، والكنائس والمدارس. يجب أن تشجع هذه الأنشطة أولياء الأمور على مراقبة سلوكيات أطفالهم وتوجهاتهم، والحرص على توعيتهم بأية مؤشرات تدل على التطرف حتى يتم التدخل من قبل أولياء الأمور. أما الأمر الأكثر أهميةً، فهو وجوب شمول التدخلات لبرامج لأولياء الأمور حتى يشجعوا أبنائهم على الانفتاح على الثقافات والأديان الأخرى.

البلديات، والمحافظين، ومدراء المديرية الحكومية). ويجب أن تبني الإستراتيجية على البحث الذي تم إنجازه في الأردن حول التطرف العنيف ومحاربة التطرف.

- **تناول الجوانب المرتبطة بالنوع الاجتماعي في التطرف والوقاية منه في خطة العمل الوطنية حول القرار 1325، المرأة والأمن والسلام والقرارات اللاحقة له**، حيث يتم حالياً وضع هذه الخطة من قبل الحكومة الأردنية.

- **توفير قنوات آمنة للتبليغ عن التطرف**؛ إنشاء قناة آمنة بين المواطنين والأمن من أجل التبليغ عن المخاطر والتحديات التي يواجهها المواطنون من عائلاتهم أو أفراد المجتمع. استخدام هذه القنوات لتوفير موارد للمواطنين تساعد على التقليل من هذه المخاطر والوقاية من الأذى الذي يمكن أن يلحق بمجتمعاتهم. يمكن للنهج الناعم (بدل عن التوقيف) أن يساعد في التشجيع على التبليغ.

- **إعلاء الأصوات ذات المصدقية ضد التطرف العنيف**؛ ذكر المستجيبون ومؤسسات المجتمع المدني أهمية تكثيف النقاش والحوارات حول قضية التطرف في المجتمع الأردني. ويجب أن تساهم البرامج في زيادة الأصوات ذات المصدقية وأصوات المؤثرين المعتدلين القادرين على نشر الروايات البديلة باستخدام البرامج التلفزيونية، والإعلام الاجتماعي والفعاليات التي يحضرها شخصياً. يمكن للمبادرات أن تعرض قصصاً حقيقية لأشخاص واجهوا خطر التطرف ووصف انخداعهم بالتطرف العنيف، حيث يمكن هؤلاء الأفراد أن يقصوا أمثلة قوية، وأن يتمتعوا بمصدقية بين الذين قد يفكرون في تبني الأيدولوجيات المتطرفة. يمكن لهذا النهج أن يرفع وعي المجتمع بتقديم التطرف والإشارات الممكنة عنه. في الوقت الحالي، فإن الكثيرين ممن يكتبون ويتحدثون حول تجارب النساء مع التطرف هم من المؤسسات في أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، إلا أنه من الضروري أن تكملها أصوات النساء وتجاربهن المتعددة حول هذه القضايا.

التوصيات العملية الخاصة بالبرامج

- يجب أن تغطي برامج محاربة التطرف والوقاية منه كل المحافظات في الأردن، وخصوصاً المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين. علاوة على ذلك، لا يجب أن تغض هذه البرامج البصر عن دور النساء كمناصرات محتملات للوقاية من التطرف من جهة واحتمال أن يكنّ هن أيضاً عرضة لخطر التطرف. وتشمل الأولويات للبرامج كما حددها هذا البحث ما يلي:

- **تقديم إعادة التأهيل والتوعية لعائلة الضحية**؛ زيادة الدعم لبرامج إعادة التأهيل والبرامج الاجتماعية لأولئك الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة العنيفة ويرغبون في العودة إلى المجتمع. يجب أن تكون هذه البرامج معروفة بشكل جيد للناس الذين يحتاجونها أو يرغبون في إخبار آخرين عنها، وخصوصاً الأمهات.

مراجعة الأدبيات

1.1 تعريف حالة التطرف والتطرف العنيف

لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح "حالة التطرف". يستخدم التطرف في كثير من الأحيان في الأدبيات المتوفرة حول الموضوع ليعني التطور باتجاه التطرف العنيف والإرهاب⁴، وكثيراً ما يعني تحديداً "الإرهاب الإسلامي"⁵. بيد أن البعض يستخدم كلمة "متطرف" ليصف من يحملون أفكاراً مختلفة عن الأعراف الاجتماعية⁶ القائمة ويسعون إلى تغيير مجتمعاتهم وفقاً لأيدولوجياتهم الخاصة⁷. هناك إجماع متنامي على أن الجهود التي تحارب التطرف يجب أن تركز على منع الناس من إيذاء أمن ورفاه من حولهم، مع حماية حقوق الناس المشروعة في حمل أفكارهم ومعتقداتهم الخاصة⁸.

يركز هذا التقرير بشكل خاص على التطرف العنيف، والذي يعرفه على أنه "العملية التصعيدية التي يبدأ فيها الشخص بتقبل وترويج استخدام العنف لتغيير الأعراف الأيدولوجية في المجتمع المحيط".

يمكن لهذا العنف أن يأخذ شكل العنف الجسدي (مثل جرح أو قتل) أو ثقافي أو بنوي (مثل تنفيذ أنظمة تحرم الناس من حقوقهم وفرصة النمو والازدهار)⁹. يمكن لأطر العمل القائمة والأعراف أن تشكل القواعد الإرشادية لتحديد أنماط الأنشطة التي تمثل عنفاً بنوياً أو ثقافياً، حيث تحظى بالفعل بالاعتراف والشريعة الهامين. لهذا السبب، يغطي هذا التعريف للتطرف العنيف كل المواقف التي يسعى فيها الناس إلى الحد من قدرة غيرهم على العيش والنمو.

1.2 أدوار النساء في حالة التطرف: أكثر من مجرد ضحايا

ركزت الكثير من الأدبيات القديمة حول النساء والتطرف العنيف لى معاناة النساء على أيدي الجماعات المتطرفة، إما كضحايا أو كمشاركات غير مقتنعات في الأعمال العنيفة. بيد أن النظرة إلى النساء كضحايا يشير إلى تحييز بأن الرجال مسؤولون عن أعمالهم بينما النساء هن إما مشاركات رغماً عنهن أو ضحايا¹⁰. مؤخراً، كان هناك تحول في الاعتراف بأن النساء يمكن أن يلعبن أدواراً فاعلة¹¹ في بناء السلام والعنف، كما تبين في قرار مجلس الأمن 1325، المرأة والأمن والسلام (لعام 2000) وقرار مجلس الأمن 2122 (لعام 2013) وقرار مجلس الأمن 2422 (لعام 2015)¹². وأما الآن، فهناك اعتراف واسع بأن النساء يمكن أن يلعبن العديد من الأدوار فيما يخص العنف المتطرف

مع وجود تصنيفات متعددة مثل "متعاطفة، حاشدة، واقية، مرتكبة"¹³. أو "مشاركات، وميسرات وواقيات"¹⁴.

إن التوسع والتنوع في هذه التصنيفات يشير إلى إمكانية لعب النساء لأدوار مختلفة إما في دعم التطرف العنيف أو محاربهته.

1.3 النساء كمشاركات في التطرف العنيف

قدّمت الأدبيات حول التطرف، والتطرف العنيف والإرهاب الكثير من الأسباب التي تقسر انضمام النساء إلى التطرف العنيف. وركزت الكثير من هذه الأدبيات على الرجال و/أو لم تقدم وجهة نظر حول النوع الاجتماعي بشكل صريح، ولكنها تقترح بأن "معظم العوامل التي تدفع الرجال إلى أن يصبحوا إرهابيين هي ذاتها تدفع النساء أيضاً بالطريقة نفسها"¹⁵.

وحتى وقت قريب، كان موضوعا الفقر والتدين هما أكثر "الأسباب" التي تؤدي إلى التطرف. بيد أن البحث قد أشار إلى ما يعارض هذه الأفكار، فهناك العديد من الأمثلة على التطرف الذي اشترك فيه أشخاص ليسوا فقراء¹⁶ أو متدينين بشكل ملفت¹⁷. بعد البحث الموسع في الأسباب الأيدولوجية، والاقتصادية-الاجتماعية والشخصية، اتفق الباحثون على أنه لا يوجد مجموعة موحدة من الأسباب التي يمكن أن تقسر سبب تحول الرجال والنساء إلى التطرف العنيف¹⁸. بيد أنه قد تم تحديد بعض العوامل التي تمت ملاحظتها، والتي يمكن أن تكون مسببات ذات صلة بحسب السياق. بعض هذه العوامل التي تمت ملاحظتها مذكورة في الجدول 1.

في الحالات التي تبنت فيها النساء أيدولوجيات متطرفة وعنيفة، ولكن اخترن ألا ينخرطن في الأنشطة العنيفة، فقد يعملن أيضاً على تشجيع الناس على الانضمام إلى أنشطة العنف. وفي كثير من الأحيان، وفي ضوء أدوارهن كأمهات وزوجات، يمكن للنساء أن يمتلكن "أثراً مضاعفاً" في عائلاتهن حيث يقمن بتحفيز الآخرين على العنف¹⁹ أو يشجعن الشباب على التطرف من خلال ترويج المفاهيم الشائعة حول الرجولة أو قيمة الاشتراك في النضال العنيف. يمكن للعاملين والباحثين أن يطوروا جهوداً وبرامج منع ومحاربة التطرف العنيف بشكل أفضل وأكثر ملائمة للهدف إذا ما فهموا التطرف العنيف بصورة أوسع من مجرد المشاركة المباشرة في أعمال العنف.

13- بوم 2011، وديكر في، فينك وآخرون 2013 (الصفحة 4).
14- هيرن 2009.
15- فينك وآخرون 2013، الصفحة 3.
16- ناصر الدين وآخرون 2011، الصفحة 29.
17- بيليفيلدات 2014، الصفحة 5، انظر أيضاً ميرسي كورب 2015، الصفحة 5.
18- تشودوموي 2007، الصفحة 5، انظر أيضاً بيلير الذي اقتبس في نور وحسين 2009 (الصفحة 5) وناصر الدين وآخرون 2011 (الصفحات 31-22).
19- زيفر 2015، صفحة 2.

4- مبر رادة 2016
5- ناصر الدين وآخرون، 2011، الصفحة 15
6- ناصر الدين وآخرون، 2011، الصفحة 13، انظر أيضاً حنا وآخرون، الصفحة 2، والتي اقتبس منها ناصر الدين وآخرون، 2011، الصفحة 13.
7- نور وحسين، 2009، الصفحة 1.
8- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2013 (الصفحة 1)، مديرة زادة 2016، نور وحسين 2009 (الصفحة 1)، خوري 2015، كوماراسوامي 2015 (الصفحة 222).
9- غلانتنغ 1969 (الصفحات 168-172)، كورلازولي وروايت 2013 (الصفحة 11).
10- ناغارا جان 2016.
11- كوتور، 2014 (الصفحة 10).
12- شيبيرد 2011، وديكر في، برات وريختر-بييرو 2011 (الصفحة 494)، ديستانغ 2015 (الصفحة 3)

الدينية	السياسية
<ul style="list-style-type: none"> • رغبة في نشر دين الفرد من أجل تكوين مجتمع فوق وطني، أو التسريع في قيام علامات الساعة • رغبة في تنقية المجتمع أو تجديد المجتمع الديني • غضب من الحكومة التي لا تحترم الدين • الكراهية والعداء تجاه الجماعات الدينية الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> • الأخطاء التي يعتقد الفرد أنها ارتكبت بحق جماعته • ظلم واستبداد الدولة • الذل أو الاستبداد من قبل دولة خارجية أو قوة خارجية من وجهة نظر الشخص • رغبة في الاعتراف بهوية مجموعة معينة • مشاعر جارفة متضامنة مع نضالات جماعات أخرى
الاقتصادية-الاجتماعية	شخصية ومتعلقة بالهوية
<ul style="list-style-type: none"> • الفقر وغياب التعليم • معتقدات حول غياب المساواة، إما داخل الدولة الواحدة أو بين الدول • الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية من الجماعات المتطرفة • غياب الفرص وفقدان الأمل بالمستقبل 	<ul style="list-style-type: none"> • البحث عن هدف شخصي والشعور بالإنجاز، والمغامرة، والاحترام أو الشعور بالانتماء • رغبة في إيجاد الحماية من العنف الأسري • الاستجابة إلى الحافز المتعلق بالتنوع الاجتماعي، مثل الرغبة في إثبات الرجولة وفقاً لرؤية معينة لها

بالإضافة إلى هذه المسببات العامة، هناك بعض العوامل التي يعتقد بأنها تنطبق على النساء بشكل خاص. يحتوي الجدول رقم 1 على بعض الفرضيات.

1.4 النساء كضحايا

- غياب الفرص التعليمية للنساء، مما يجعلهن أكثر ضعفاً أمام جهود التعتبئة والحشد²⁵
- الخدمات الاجتماعية الضرورية والحماية التي تقدمها الجماعات المتطرفة في المناطق غير المستقرة حيث يوجد لدى النساء حاجات غير ملبأة لهذه الخدمات²⁶
- رغبة في إيجاد الرفاق أو الحب، أو الرغبة في السيطرة على الوضع العائلي والعلاقاتي للشخص²⁷
- الانتقام لوفاة أو اعتقال فرد من العائلة أو المجتمع والرغبة في الانتقام لهذا الفقدان²⁸
- كون المرأة عزباء أو مطلقة أو أرملة وتنتقل إلى المكانة الاجتماعية والحماية اللتين يوفرهما وجود زوج ذكر أو وصي²⁹
- وجود روابط أو علاقات متينة مع رجال متطرفين³⁰
- معاناة النساء من الأوضاع الاقتصادية السيئة، والتي يمكن أن تكون في كثير من الأحيان أكثر سوءاً من الرجال³¹

تعاني النساء من أنماط متعددة من التطرف العنيف، فكثيراً ما يستهدفهن العنف الجسدي، والجنسي، والبنوي والثقافي، ويتعرضن لهدم بيوتهن وعائلاتهم. وبينما تقوم الجماعات المتطرفة بالسيطرة على الأراضي أو التحكم فيها، فإنها تقوم في كثير من الأحيان بشن "اعتداءات مقصودة وإستراتيجية ضد حقوق وحرريات النساء، بما فيها القدرة على الحركة بحرية، والمشاركة في الحياة العامة، والوصول إلى التعليم والتوظيف، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعبير عن أنفسهن من دون الخوف من التبعات وأن يعشن كمواطنات متساويات"²⁰.

في بعض الأحيان، يحدث أيضاً أن تُستدرج النساء إلى الجماعات المتطرفة العنيفة رغماً عن إرادتهن²¹.

الصندوق رقم 1

عوامل محتملة يمكن أن تؤدي إلى تطرف النساء

- البحث عن فرص للمشاركة الاجتماعية والسياسية²²
- غياب المساواة بين الجنسين والتمييز في المجتمع، مما يدفع بالنساء إلى البحث عن طرق أخرى للتأكيد على هويتهن واستقلاليتهم، أو يمكن أن يجعل النساء أكثر عرضة ليصبحن ضحايا مغيبيات الإرادة
- للتعبئة والحشد²³
- الإساءة الأسرية والعنف ضد النساء، مما يدفع بهن إلى البحث عن طرق للهروب والخلص²⁴

25- المصدر السابق.
26- شبكة المجتمع المدني الدولية للعمل 2014، صفحة 3.
27- سانتان وسيميت 2015.
28- ناغارا جان 2016، نور و حسين 2009، صفحة 3.
29- بدران 2006، صفحة 7.
30- مصدر سابق.
31- تشير جيفر كلوت إلى أن أجندة المرأة والسلام والأمن تشمل تركيزاً هاماً على أثر الأوضاع الاقتصادية الفردية على أمن النساء. انظر: كلوت 2007، سارة لادبوري، والتي اقتبس منها في ناغارا جان، تشير إلى ذلك على أنه مجال بحثي هام للجهود المستقبلية.

20- البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة للأمم المتحدة ومعهد جامعة جورجتاون للمرأة والسلام والأمن، صفحة 3.
21- نور وحسين 2009، صفحة 6.
22- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2013، صفحة 3.
23- بدران 2006.
24- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2013، صفحة 3.

تمكينهن في المجتمع⁴⁶. ولا يزال هذان المجالان لا يحظيان بالتركيز الكافي في الأدبيات حول النساء والتطرف.

تظهر الحالات التي تلعب فيها النساء دوراً في الجهود المنظمة ضد التطرف التنوع في الجهود على مستوى القواعد الشعبية وتلك التي تحظى برعاية حكومية، والتي تقوم بها النساء في مختلف أنحاء الجنوب في العالم. هناك أمثلة موثقة تشمل منظمة نسائية في باكستان ساعدت العائلات على التدخل عندما يظهر أبنائها علامات على التطرف⁴⁷، وبرنامج حكومي في بنغلادش يستهدف جهود تقليص الفقر⁴⁸، وبرنامج في المغرب، حيث دربت الحكومة النساء من القيادات والمؤسسات الدينية (الواعظات، الخ..) المحليات على كيفية ثني الناس عن الانضمام إلى الطرق المتطرفة⁴⁹. كما يمكن أن تكون القيادات النسائية الدينية مثل "أوستانيز" من الهند والحوكيات الصوفيات من نيجيريا أمثلة جيدة⁵⁰. من الواضح أن هناك فرص للشراكات الدولية للتعاون مع الشركاء الوطنيين، والمحليين، وغير الرسميين والرسميين في دعم الجهود ضد التطرف⁵¹. ولكن نجاح هذه الجهود سوف يتطلب أن تتسلم النساء على مستوى القواعد دفة القيادة⁵². تقدم منشورات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁵³ وشبكة المجتمع المدني الدولية للعمل اقتراحات لجهود منظمة تستند إلى التجارب الفعلية للجماعات النسائية حول العالم. ويشمل الصندوق رقم 2 عينة من هذه التجارب⁵⁴.

الصندوق رقم 2

فرص للجهود النسائية المنظمة ضد التطرف

- رفع الوعي حول التفسيرات والمعتقدات الدينية وإيجاد مساحة مفتوحة للمزيد من الحوار حول الإسلام والإيمان.
- العمل مع الإعلام لتعزيز حرية التعبير المنضبطة التعددية وحرية المعتقد الديني.
- التحرك إلى ما هو أبعد من مجرد التركيز على محاربة الإرهاب والحلول العسكرية ودمج الأهداف والمبادرات الترموية في جهود محاربة التطرف والإرهاب.
- دمج تعليم السلام، بما في ذلك الأساسيات المدنية، وأهمية حقوق الإنسان والقوانين الديمقراطية في المناهج الدراسية.
- إشراك حركات النساء من المجتمعات المحلية لتطوير إستراتيجيات جديدة تدعم جهودهن في تعزيز حقوق المرأة.

وفي الوقت الذي يمكن أن يحدث ذلك للرجال والنساء على حد سواء، فإن النساء في كثير من الأحيان أكثر ضعفاً من الرجال أمام الوسائل القهرية الإجبارية مثل "التخدير، والاغتصاب، والإكراه الجسدي، والابتزاز العاطفي والاجتماعي"³². علاوة على ذلك، فإن استقلال النساء في العلاقات الزوجية قد يكون مقيداً بطرق تجبر المرأة على "اتباع" زوجها أو غيره من الأقارب الذكور. كما يمكن أن تكون النساء ضحية عند انضمامهن إلى الجماعات المتطرفة، حيث يجدن أن الرجال في كثير من الأحيان هم المسؤولون وأنهن لا يرونهم كمساويات لهم³³.

تهدف بعض الجهود المنظمة على مستوى القواعد إلى توفير الرعاية والخدمات للنساء اللواتي وقعن ضحية التطرف العنيف، ولكن كثيراً ما يتم التفاوض عن هذه الجهود كإستراتيجية مهمة لمحاربة التطرف ذاته³⁴. كما أن هناك خطاباً متصاعداً، تتزعمه نساء من الجنوب العالمي (واللواتي لا تتمتع أصواتهن في كثير من الأحيان بالحضور الكافي في الخطاب العام حول محاربة التطرف العنيف)، حيث يشير إلى التضال ضد التطرف العنيف، وتحديد إجراءات محاربة التطرف التي أذت النساء من خلال تدمير حياتهن ومجتمعاتهن أو تحريض الجماعات المتطرفة ضدهن³⁵.

1.5 النساء ضد التطرف العنيف

ركّز البحث حول النساء اللواتي يحاربن التطرف بشكل رئيس على الأدوار التي يمكن للنساء القيام بها أو التي يقمن بها في الوقت الحالي ضد التطرف³⁶، وتحديد أدوارهن كأهات وزوجات³⁷. في هذه الأدوار العائلية والاجتماعية، فإن النساء يتمتعن بوضع مميز يساعدهن على رؤية "إشارات الإنذار المبكر" على التطرف العنيف³⁸، وكثيراً ما يلعبن أدواراً مقنعة مؤثرة في حياة أفراد العائلة والمجتمع، مما يساعدهن على محاربة عمليات التطرف³⁹. وجادل بعض العلماء بأن النساء يملن إلى مقاومة التطرف العنيف، لأنهن يملن إلى التفكير على الأمد الطويل والتخطيط لمستقبل عائلتهن⁴⁰، ولأنهن هن أنفسهن في كثير من الأحيان ضحايا التطرف العنيف⁴¹. كما أن هناك برهان من مجال بناء السلام الأوسع على أن النساء يعتبرن أقل تهديداً، وأكثر صدقاً وأقل فساداً⁴². ووجد البحث من النزاع السوري أن النساء اللواتي حظين بالاحترام في مجتمعاتهن أصبحن صانعات سلام فاعلات⁴³.

تم انتقاد التركيز الكبير على الطاقات والقدرات الكامنة التي تتمتع بها النساء من خلال أدوارهن كأفراد عائلة بسبب إهماله لما تقوم به النساء في الأدوار الأكثر رسمية، ويساهم في تهميشهن⁴⁴. لقد كانت النساء فاعلات ومؤثرات في محاربة التطرف العنيف من خلال أدوارهن في صناعة القرار والقيادة، مثل الحكومة، والشرطة وغيرها من المؤسسات الرسمية⁴⁵. علاوة على ذلك، عمل عدداً لا يعد ولا يحصى من النساء على عدد من الأصعدة للتأكيد على حقهن في تفسير الإسلام، وإعادة تشكيل التفسيرات المحلية للدين والتي ستحسن من

32- فينك وآخرون 2013 (الصفحتان 3 و6)، وأخبار الشبكة العالمية للحقوق والتنمية 2014.

33- بدران 2006، الصفحة 4. نور وحسين 2006، الصفحة 5.

34- إدوار 2015 (الصفحتان 6 و7)، زينب بانغورا مندوبية الأمين العام للأمم المتحدة السابقة للنفج الجنسي في الصراعات، والتي أقيمت منها في سرتاسر 2015.

35- مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية 2011 (الصفحتان 26-23).

36- ديستانغ 2015.

37- كوتور 2014، الصفحتان 12-11.

38- أوريلي 2015، الصفحتان 3-4.

39- شوهوي 2007، زينغ 2015 (الصفحة 2)، فينك وآخرون 2013 (الصفحة 4)

40- انظر النفاش في كوتور 2014 (الصفحة 4)

41- فينك وآخرون 2013، الصفحة 4.

42- أوريلي 2015، الصفحتان 9-5.

43- غزوي وآخرون 2015، الصفحة 26.

44- هاكربي 2015، هندسون 2013، دفور-غيتسون وعلام 2014 (الصفحة 2)

45- أوريلي 2015 (الصفحة 4)، شبكة المجتمع المدني الدولية للسلام 2014 (الصفحة 9).

46- شبكة المجتمع المدني الدولية للعمل 2014 (الصفحة 9)، بدران 2006 (الصفحة 4).

47- شبكة المجتمع المدني الدولية للعمل 2014، الصفحتان 11-10.

48- كوتور 2014، الصفحة 9.

49- المصدر السابق، الصفحة 5.

50- بدران 2006، الصفحتان 10-9.

51- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2015 (الصفحة 3)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2013 (الصفحة 8)، 52.

52- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2013 (الصفحة 8).

53- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2015.

54- شبكة المجتمع المدني الدولية للعمل 2014، الصفحتان 11-10.

1.6 النساء والتطرف نحو العنف البنيوي والثقافي

كما تم تعريفه أعلاه، فإن العنف البنيوي والثقافي يتمثل في إمكانية قيام المؤسسات، والبنى، والقيم والمعتقدات بإلحاق الضرر بمجموعة معينة و/أو إعاقة قدرتها على النمو. لقد تم تجاهل العنف البنيوي والثقافي بالكامل تقريباً في الأدبيات المتوفرة حول التطرف، ويعود ذلك جزئياً إلى أن تعريف ما يدخل في إطار العنف البنيوي والثقافي هو سياسي، وقابل للجدل وليس بالوضوح الذي يتسم به العنف الجسدي. ومما يقيد المصطلح هو أن ما يشكل تهمة دائماً للمجتمعات وتعدياً على حقوقها ورفاهها هو في العادة من صنعية السياق الاجتماعي والثقافي الخاص بكل مجتمع. بيد أن الأعراف الدولية القائمة والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان يمكن أن تساعد في تحديد ما ينطوي عليه مثل هذا العنف.

تبيّن الدراسات ذات الصلة حول التطرف كيف تعاني النساء من العنف البنيوي والثقافي حول العالم، واللواتي يمكن أن يكنّ ضحية جماعات تحمل أفكاراً متطرفة. ويميل هذا البحث إلى التركيز على كيفية تشكيل العنف البنيوي والثقافي تهديد قد يكون وشيكاً بشكل أكبر للنساء من العنف الجسدي الظاهر المباشر.

ويعد البحث الذي أجرته شبكة المجتمع المدني الدولية للعمل مثلاً على هذا العمل، حيث يركز على كيفية إنشاء الأيديولوجيات المتطرفة لـ "تطبيع بيئة اجتماعية غير متسامحة"⁵⁵. ويعزو هذا البحث التدين المتنامي في منطقة الشرق الأوسط إلى إعادة ظهور الإسلام (الإسلام السياسي الذي يسعى إلى تطبيق القيم الإسلامية الدينية في كل مناحي الحياة) وانتشار الوهابية والسلفية الذي حدث في السبعينيات من القرن الماضي⁵⁶. وسار ذلك جنباً إلى جنب مع ما تسميه الشبكة "كره النساء" كأيديولوجية، حيث يحاول المتطرفون باسم الدين أن يهيموا الأدوار التقليدية للنساء في المجتمع التي تحظى بالاحترام، ويصورون النسوية وتمكين النساء كمفاهيم مستوردة من الأجنبي المستعمر. وكما توضح الشبكة، فإن أدوار النساء في المجال العام تتراجع في مناطق عدة، مما يخلق تحديات أمام النساء الأملات في الحفاظ على حقوقهن⁵⁷. ومن الأمثلة الأخرى عمل المؤلفة النسوية الجزائرية كريمة بنون، والتي أجرت بحوثات واسعة حول جهود النساء في مقاومة الأنماط البنيوية والثقافية للتطرف. ويبنى عملها على مقابلات مع حوالي 300 شخص في 30 دولة، حيث تركز بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط، وتجادل بنون أن النساء هن أول من تحدثت ضد القوى الأيديولوجية التي تروج للعنف البنيوي والثقافي، لأنهن في كثير من الأحيان أول من يتأثر به. وبيحت عمل بنون في عدد من الحركات السياسية مع التركيز على التنظيمات السياسية للنساء اللواتي ناضلن ضد القوى الدينية في الدول التي تسعى إلى فرض ما تراه هي أيديولوجيات متطرفة على مجتمعاتها⁵⁸.

يجب أن يقوم الباحثون، والناشطون وصانعو السياسات بالبحث في الفاعلين السياسيين أو قادة المجتمع والعمليات التي يمكن أن تساعد في الوقاية من التطرف الذي يقود إلى العنف البنيوي والثقافي، من دون السماح لضبابية مفاهيم هذا المجال أن تقلل من أهميته.

1.7 محاربة التطرف مقابل الانسحاب

تعرض الأدبيات مساهمات عملية قليلة نسبياً حول موضوع النساء والتطرف. وعلى الرغم من وجود كمية كبيرة من الكتابات حول مفهوم محاربة التطرف⁵⁹، فإن معظمها يركز على كيفية جعل الناس يرفضون الاشتراك مع الجماعات الإرهابية، مع التركيز على البرامج التي تنفذها أجهزة الدولة الأمنية⁶⁰. بيد أنه وفي هذا المجال، كان هناك تركيز أكبر على الوقاية من المزيد من الأنشطة العنيفة، ولكن لم يتم بذل انتباه مماثل على ما إذا كان الناس يغيرون أفكارهم ويعودون إلى الاندماج في المجتمع فيما بعد⁶¹. كانت هناك محاولة بسيطة للتمييز بين الجهود القهرية وغير القهرية⁶²، ولم يتطرق إلا القليل منها إلى النساء بصفتهم فاعلات يمكن لهن تيسير محاربة التطرف أو كمتلقيات لجهود محاربة التطرف⁶³.

هناك حاجة إلى إثبات عملي حول كيفية عمل برامج محاربة التطرف بالإضافة إلى تحديد أهدافها. يجادل هورغان بأن هناك حاجة إلى المزيد من البحث الميداني الذي يدمج بين الآراء المستقاة من الميدان ومجال علم النفس والجريمة. من المهم إيجاد السبب الذي يدعو النساء والرجال إلى الانفكاك عن الجماعات المتطرفة، وما إذا كانت عملية محاربة التطرف هي النقيض من التطرف، كما يفترض في كثير من الأحيان⁶⁴. على مستوى أعمق، يوضح هورغان التناقض الجذري في محاولة البحث في محاربة التطرف من دون الاتفاق على معنى التطرف بالأساس.

59- ناصر الدين وأخرون 2011، الصفحتان 49-48.

60- عاشور 2015.

61- مورغان 2008.

62- فريق عمل تنفيذ محاربة الإرهاب 2006، CTIF، الصفحة 2.

63- ماكزي 2009.

64- مورغان 2008.

55- المصدر السابق، الصفحة 8.

56- المصدر السابق، الصفحة 4.

57- المصدر السابق، الصفحة 7.

58- بنون وكاندبوتي 2015.

1.8 قضايا من أجل المضي قدماً

وأخيراً، ساهمت الأدبيات حول المرأة والأمن والسلام بتقديم نقد نهائي ضروري حول الأدبيات حول النساء والتطرف، حيث تعتبر هويات النساء تراكمات معقدة لمجموعة من العوامل التي يشكل النوع الاجتماعي جزءاً منها فقط. تؤثر الجنسية، والعرق، وميول الجنس/ النوع الاجتماعي، والانتماءات السياسية وغيرها من العوامل على تجارب النساء والخيارات التي يتخذنها⁷². لهذا السبب، من الضروري عدم افتراض أن النساء - حتى وإن كن من مجموعة ديمغرافية واحدة - يشكلن كتلة متجانسة عند تحليل سبب تطرف النساء والأدوار التي يمكن أن يلعبنها في محاربة التطرف.

تعج الأدبيات مؤخراً ببداءات لتجنب اتجاهين تخريبيين يظهران في المجال: استخدام النساء وحقوقهن، والذي يحدث عندما يبدو تمكين النساء كوسيلة من أجل غاية وهي تحقيق الأمن. إن استخدام تمكين النساء بهذه الطريقة قد يكون له تبعات خطيرة، فإذا كان تمكين النساء مهم بالشكل الرئيس من أجل الأمن، فقد لا يكون كذلك خارج هذا السياق⁶⁵، مما يخلق مخاوف بشأن احتمال تنازل الحكومات عن حقوق النساء عند التفاوض مع الجماعات السياسية أو المسلحة⁶⁶.

علاوة على ذلك، فإن "تسليح" النساء كوسيلة لمحاربة التطرف العنيف يمكن أن يضع "مشروع المساواة بين الجنسين برمته في خطر مميت"⁶⁷ حيث تربط هذه الجهود بين حقوق النساء ومحاربة الإرهاب، وتؤدي إلى ردود فعل عنيفة من قبل المتطرفين العنيفين ضد النساء⁶⁸. إن أفضل طريقة لتجنب هذا الموقف هو ترويج نهج شامل مبني على الحقوق لتمكين النساء، مما يدعمهن في الأدوار القيادية على مستوى القواعد وغيرها حتى يستطعن تحديد ما هو أفضل لاجتماعتهن⁶⁹.

كما كانت هناك انتقادات بأن نهج قرار مجلس الأمن 1325 للنظر إلى الأمن من خلال منظور النوع الاجتماعي يغفل النصف الآخر من هذا المنظور، وهو الرجولة⁷⁰. ودعت انتقادات مشابهة إلى المزيد من التحليل على أساس النوع الاجتماعي لأدوار الرجال والرجولة المسلحة في التطرف العنيف⁷¹.

65- هاكري 2015.

66- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2013، الصفحة 5.

67- ديستانغ 2015.

68- هاكري 2015.

69- ديستانغ 2015.

70- أركينور 2014.

71- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2015، الصفحة 2.

72- برات وريختر-ديفرو 2011، الصفحة 494.

النساء والتطرف - النموذج الأردني

1.1 القسم الأول - التطرف: المفهوم والأهمية

1.1.1 المفهوم

يهدف هذا القسم إلى فهم نظرة النساء والرجال في المجتمعات الأردنية إلى مفهومي التطرف والتطرف العنيف. ولغايات هذا البحث، استخدم الباحثون مصطلح "حالة التطرف" radicalization والتطرف العنيف للإشارة إلى violent extremism.⁷³ وخلال مناقشة المفهوم، أشار المستجيبون إلى الدين، والسياسة، والعادات والتقاليد، والأيدولوجيات عند تعريف التطرف. وربط 13 % منهم مباشرةً بين حالة التطرف وتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق أو غيرها من الجماعات الإرهابية، بينما ربط 26 % منهم بين حالة التطرف والدين بشكل عام، وربطها 5 % بالعادات والتقاليد. في المقابل، عرّف 5 % من المستجيبين حالة التطرف على أنها عملية ضد الدولة.

ونظراً للتعريفات واسعة الاختلاف لحالة التطرف، فليس مستغرباً أن يحمل المستجيبون آراءً مختلفةً حول العلاقة بين حالة التطرف والتطرف العنيف، حيث اعتقد 38 % منهم أن حالة التطرف تقود بالضرورة إلى التطرف العنيف، بينما اعتقد 62 % أن الأشخاص قد يتحولون إلى متطرفين من دون اللجوء إلى العنف بالضرورة، وذلك بحسب ظروف معينة.

1.1.2 الأهمية داخل المجتمعات والجامعات

اعتقد 85 % من المستجيبين أن حالة التطرف تحدث في المجتمعات الأردنية، بينما اعتقد 74 % منهم أنها تحدث في الجامعات الأردنية. واعتقد المستجيبون أنها واضحة بشكل خاص في مناطق معينة، مثل الزرقاء، ومعان، والسلط وإربد والرصيفة. ومن بين 10 طلاب جامعات تمت مقابلتهم، اعتقد 9 منهم أن حالة التطرف تجري على قدم وساق في مجتمعاتهم وجامعاتهم. وبشكل عام، كان الرجال أكثر ميلاً من النساء للاعتقاد بأن حالة التطرف تحدث في الأردن. وفي الوقت الذي لم يبد فيه واضحاً إن كان هذا الاعتقاد الأضعف بين النساء مبنياً على فرق في التعريف أو المنظور أم لا، فإنه يشير إلى أن الرجال ربما يكونون أكثر انخراطاً في الحوارات والنقاشات حول حالة التطرف.

من بين المستجيبين الذين ذكروا أن حالة التطرف تحدث في الأردن، شارك 72 % منهم قصصاً شخصيةً عن أشخاص غادروا الأردن للقتال مع الجماعات المتطرفة العنيفة؛ وشهد 33 % ممن شاركوا قصصاً شخصيةً ذلك في مجتمعاتهم، بينما سمع 21 % منهم عنها من أشخاص آخرين، وسمع 18 % عنها في الأخبار.

لم يكن ممكناً التحقق من صحة القصص الشخصية، ولا تزال الكثير من تفاصيلها غير واضحة، بيد أن تنوع أنماطها ساهم في توعية هذه الدراسة بعوامل الجذب والتفسير الكثيرة لحالة التطرف ومعتقدات الناس الآخرين حول هذه العوامل.

وكانت معظم القصص الشخصية حول رجال انضموا إلى داعش في سوريا والعراق ونتائج هذا التصرف. وشارك المستجيبون قصصاً عن رجال قرروا الانضمام إلى داعش أو غيرها من الجماعات المتطرفة العنيفة، وبالتالي لقوا حتفهم في سوريا أو العراق أو ألقى القبض عليهم من قبل الأمن قبل مغادرة الأردن أو تم إقناعهم من قبل عائلاتهم، أو أصدقائهم أو رجال الدين أو قادة المجتمع بعدم الذهاب. كما روى المستجيبون قصصاً عن بعض الرجال الذين انضموا إلى داعش، ولكنهم انشقوا وعادوا إلى الوطن. وأظهرت القصص أنه في الوقت الذي نجح بعضهم في العودة إلى الأردن، فإن آخرين قد قتلوا من قبل داعش بسبب تغيير رأيهم ومحاولتهم للانشقاق. وذكرت بعض القصص أشخاص لا زالوا يتحولون إلى متطرفين بعد انتهاء فترة سجنهم، ويتحولون إلى شخصيات معروفة في الجماعات المتطرفة العنيفة. وكان الناس المذكورون في القصص من خلفيات مختلفة: بعضهم متعلم (بما في ذلك حملة شهادات الدراسات العليا، والبكالوريوس، وخريجو كليات الطب والهندسة) وغيرهم لم يكملوا تعليمهم العالي، وبعضهم كان يحظى بالاحترام في مجتمعاتهم، وغيرهم كانوا مجرمين تمت إدانتهم وتحولوا إلى التطرف، وبعضهم جاء من عائلات فقيرة بينما جاء البعض الآخر من عائلات ثرية.

وأشارت القصص إلى استخدام أدوات مختلفة في عملية الحشد والتعبئة، بما في ذلك التفاعل وجهاً لوجه والإعلام الاجتماعي، كما شملت القصص أشخاصاً تحولوا إلى متطرفين ومن ثم حاولوا تعبئة غيرهم من مجتمعاتهم المحيطة، وخصوصاً من الشباب. كما ذكروا الأثر الاجتماعي على عائلات الرجال الذين انضموا إلى داعش، على وجه الخصوص، حيث وجدت بعض العائلات نفسها منعزلة عن مجتمعاتها بسبب الشعور بالعار والوصمة. وآخرون قيل أنهم كانوا فخورين بمشاركة أبنائهم في التطرف العنيف، وأسماوا أبناءهم المتوفين "شهداء".

وأعطى أولئك الذين اعتبروا أنه لا يوجد عملية تطرف تحدث في الأردن تفسيرات مختلفة، بما في ذلك سياق وطبيعة المجتمع الأردني المبني على النظام العشائري، حيث تشكل العلاقات الأسرية القوية حاجزاً أمام الأخطار الخارجية. وشعر بعض المستجيبين أن الشبكات الاجتماعية العشائرية تقدم المساعدة الكافية للتغلب على أية مشكلة فردية. كما ذكرت مهارات وقدرات قطاع الأمن العام الأردني، ووعي المجتمع كأسباب على عدم حدوث حالة التطرف في الأردن.

73- بدأ فريق البحث كل مقابلة بسؤال المستجيبين عن تعريف التطرف بطريقتهم أو بكلماتهم الخاصة وعلاقته بالتطرف العنيف قبل شرح التعريف المستخدم لغايات هذه الدراسة. وتبعت الإجابات نوعاً ما، مما يشير إلى وجود إجماع لطيف على كيفية استخدام هذا المصطلح في الممارسة اليومية.

1.1.3 التطرف بين النساء

أيدولوجياتهم أو أنشطتهم هو مؤشر يجعلهم يشكّون في تحول شخص ما إلى التطرف. ومن أمثلة ذلك تدخل شخص ما في حياة الآخرين، مثل: انتقاد البرامج الإعلامية التي يشاهدونها، ونوع الناس الذين يختلطون بهم، وعلاقتهم بالدولة ونوع لباسهم وأفكارهم وآرائهم الدينية.

وذكر كل الرجال من المناطق الريفية والحضرية المؤشرات والإشارات أعلاه، والتي تشير إلى غياب التسامح ورفض قبول آراء الآخرين. ومما يثير الاهتمام أن 28% من المستجيبين، وأغلبهم من النساء في غير المواقع القيادية واللواتي يقمن في المجتمعات خارج المراكز الحضرية الثرية، يعتقدون أن محاولات تهميش أدوار النساء في مجتمعهم هو مؤشر على حالة التطرف.

كان ارتداء اللباس الأكثر تشدداً (غطاء الرأس و/أو الحجاب للإناث، والعباءات التقليدية للذكور)، ومحاولة الحكم على خيارات النساء في اللباس وفرض الزي الإسلامي المحافظ عليهن من المؤشرات التي ذكرتها النساء بشكل كبير، وتحديد النساء في الجامعات، ولم يذكرها إلا رجل واحد.

وذكر العنف في الحرم الجامعي، بما في ذلك النزاعات العشائرية والقائمة على الخلفية الديمغرافية، كمؤشر على حالة التطرف من قبل 21% من المستجيبين (كل الطلاب الذكور).

وذكر 15% من المستجيبين أن الحديث عن مؤازرة الجماعات المتطرفة مثل داعش على وجه الخصوص في الجلسات العامة أو الإعلام الاجتماعي هو مؤشر على حالة التطرف. وبشكل مشابه، ذكر 13% أن دعم الجماعات المتطرفة لفظياً أو حضور اجتماعات مشبوهة مع بعض الجماعات المتطرفة المعروفة في المجتمع يعدّان من الإشارات على حالة التطرف.

وشملت المؤشرات الإضافية: الدعوة إلى النزاعات الدينية وبين أتباع الأديان المختلفة والإصطنافات العشائرية (ذكرها 15% من المستجيبين)، والقتال بين الجماعات والأحزاب بناءً على الأيدولوجيات المختلفة (ذكرها 10%)، وتعبئة وحشد الطلبة في الجامعات من خلال توفير الخدمات و/أو الدعم المالي (ذكرها 10%).

وذكر المستجيبون بعض المؤشرات الخاصة بتطرف النساء: التغيير في اللباس، علامات الورع مثل التسيب، والتوقف عن بعض الممارسات التي قد تعتبر محرمة (ممنوعة وفق القانون الإسلامي بحسب اعتقاد البعض) مثل معايدة المسيحيين في عيد الميلاد المجيد، وبدء ممارسات دينية جديدة والالتزام بها بشكل كبير، والتعبير عن المشاعر المتعلقة بغياب حس المواطنة والتعبير عن الآراء الدينية المتطرفة. وذكر طالب جامعة مثلاً على هذا السلوك، فذكر أنه كان يجول في الحرم الجامعي للانتخابات الطلابية، ورفضت فتاة هناك الحديث معه قائلةً أنها تعتقد أن ذلك حرام.

وحدد الخبراء والمسؤولون الحكوميون بعض المؤشرات والعلامات التي ذكرها المستجيبون أعلاه، بالإضافة إلى مؤشرات إضافية، مثل العنف الأسري، حيث يعتقدون أنه مسموح في الإسلام ويرفضون الاعتراف بأن التسامح هو جزء محوري في الدين. وذكرت هذه المجموعة أن المؤشرات الإضافية على حالة التطرف تشمل عزل الفرد في مجموعة متطرفة.

مما يثير الانتباه أنه على الرغم من دعم أغلب المستجيبين للرأي القائل بأن هناك عملية تطرف تحدث في المجتمعات الأردنية والجامعات، أشار 38% فقط إلى أن النساء تحديداً يتبنين آراء وأيدولوجيات متطرفة، واعتبر 54% أنهن لا يتبنين هذه الأفكار و8% لم يقرروا. من بين هؤلاء، كان الرجال أقل ميلاً للاتفاق بأن النساء يتبنين آراء متطرفة. علاوة على ذلك، كانت النساء الناشطات والقياديات أكثر ميلاً للاعتقاد بأن النساء يتحولن إلى متطرفات. وقد يعود إلى ذلك إلى أن تلكم النساء يتفاعلن بشكل أكبر مع مجتمعاتهن بسبب مواقعهن وأنشطتهن، أو لأن هذه المجموعات تميل إلى أن تكون أكثر انفتاحاً وأكثر ميلاً للدعوة إلى تحرر النساء مما يعتبره بنى اجتماعية متطرفة، والتي قد تكون بالنسبة لمجتمعاتهن أعرف اجتماعية مقبولة. ورفض المسؤولون الحكوميون اعتبار أن النساء على وجه الخصوص يتحولن إلى متطرفات، مما يشير إلى أن تطرف النساء، إن كان يحدث بالفعل، فهو بعيد عن مرآى الحكومة، ولا يدخل في معتقداتها حول التطرف.

ولا يعتقد ممثلو مؤسسات المجتمع المدني أن هناك اتجاه ملفت لتطرف النساء العنيف في الأردن. بيد أنهم يعتقدون أن هناك اتجاه من التشدد الديني بين النساء، والذي قد يقود في بعض الأحيان إلى تطرفهن في الأيدولوجية والسلوك (بما في ذلك اللباس). في المقابل، فقد ذكر أن النساء اللواتي قُتل أزواجهن أو أفراد من عائلتهن في سوريا خائفات من الانخراط مع السلطات الوطنية. ويشير ذلك إلى عدم رغبة النساء المتضررات من حالة التطرف في الانخراط مع الحكومة، وهو في كثير من الأحيان بسبب الخوف من المجهول أو غياب الفهم الكافي بالعمليات المحتملة. ويعد ذلك تحدياً يجب النظر فيه ومعالجته عند تصميم برامج محاربة التطرف.

كان هناك القليل من القصص الشخصية حول نساء انضممن إلى جماعات متطرفة. وفي السياق ذاته، تحدث المستجيبون عن طبيعة المجتمع الأردني العشائري التي لا تعرض النساء إلى الأيدولوجيات المتطرفة مثل الرجال. واعتقد المستجيبون أن النساء يملن إلى الانخراط في القضايا الأقرب إلى العائلة والمنزل، والحفاظ على القيم التقليدية وتجنب حالة التطرف. ويتعارض ذلك مع الطبيعة الشخصية والخاصة في كثير من الأحيان لحالة التطرف.

1.1.4 مؤشرات التطرف وعلاماته

تم طرح أسئلة مفتوحة ذات أهمية كبيرة للموضوع على المستجيبين الذين اعتقدوا أن حالة التطرف تحدث في المجتمعات والجامعات الأردنية حول المؤشرات (ما السلوك والأيدولوجيات التي تجعلك تعتقد أن شخصاً ما يتحول إلى متطرف؟) أو الإشارات (ما النقطة التي تجعلك تبدأ في الشك بأن شخصاً ما يقترب من حالة التطرف؟) التي تسمح لهم بالتعرف على التطرف العنيف.

المؤشرات الأكثر تداولاً، والتي ذكرها 51% من المستجيبين، هي العبارات التي يتفوه بها الأشخاص في الاجتماعات العائلية والمناسبات العامة، بالإضافة إلى الإعلام الاجتماعي. واعتقد المستجيبون أن العبارات التي تشير إلى غياب التسامح أو رفض قبول آراء الآخرين هي برهان على حالة التطرف. وبشكل مشابه، اعتقد 69% من المستجيبين أن التدخل في حريات الآخرين أو انتقاد

1.2 القسم الثاني- مسببات حالة التطرف وآثارها

1.2.1 التطرف كمصدر تهديد للمجتمع

على الرغم من أن 15% من المستجيبين يعتقدون أن حالة التطرف لا تحدث في المجتمعات الأردنية، ذكر كل المستجيبين أنها قضية هامة تستحق الانتباه لها في الأردن وأنها تشكل تهديداً. وأشارت الغالبية إلى حالة التطرف على أنها مسبب محتمل للفضى والعنف، مما يؤثر على أمن الناس، وحررياتهم، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإصلاح وإنتاجية الدولة والأجيال الشابة. واعتقد الناس أيضاً أن حالة التطرف تحد من حصول الناس على حقوقهم، وتقود إلى المزيد من العنصرية وخطاب الكراهية. ويعتقد الخبراء والمسؤولين الحكوميون أن حالة التطرف تستحق الانتباه لا بسبب قدرتها على التحول إلى العنف وحسب، وإنما لأن الأفكار المتطرفة ذاتها تسعى إلى فرض نمط حياة معين على الأفراد وتحد من حرية المواطنين في اختيار الحياة الأفضل لأنفسهم.

وذكر 85% من المستجيبين أن تبني أفراد من مجتمعاتهم لآراء متطرفة سيؤثر على حياتهم اليومية. ومن الضروري التوضيح بأن المستجيبين الذين لا يشعرون بأثر حالة التطرف على حياتهم اليومية كانوا في الغالب من الشباب الذكور. وذكر طالب واحد فقط أنه سيتأثر، وحتى في هذه الحالة، فقد قال بأن الأثر مرتبط بخوفه على أخواته البنات: "لن أشعر بالتأثير لولا وجود أختين لي تدرسان في الجامعة، سوف يكون علي متابعتهم عن كثب، مما سيحد من أنشطتي اليومية".

1.2.2 العوامل المؤدية إلى التطرف

اعتقد 82% من المستجيبين أن الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية تشجع الرجال والنساء في الأردن على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة أو الانخراط في الأيدولوجيات المتطرفة. ومن بين هؤلاء، اعتقد 53% أن هذه الضغوطات تؤثر على النساء والرجال بالتساوي، بالمقارنة مع 31% ذكروا أن الرجال يواجهون ضغوطاً أكبر، مما يعني أن 13% فقط يعتقدون أن النساء يواجهن ضغوطاً أكثر من الرجال وكلهن من النساء. وفي الغالب، لم يتفق المسؤولون الحكوميون مع فكرة مواجهة النساء لضغوط أكبر.

ومن بين المستجيبين الذين أكدوا أن النساء في خطر بسبب حالة التطرف، ذكر 71% أن النساء يواجهن مخاطر أكبر من حالة التطرف والمجتمعات المتطرفة بالمقارنة مع الرجال، وهو ما ستتم مناقشته بتفصيل أكبر في القسم التالي. بيد أنه وبين المستجيبين الذين يعتقدون أن الأردنيين يواجهون ضغوطاً للتحول إلى التطرف، يعتقد 13% فقط أن النساء يواجهن ضغوطاً أكثر من الرجال. ويشير ذلك إلى الاعتقاد بأن المرأة في خطر بسبب حالة التطرف يطفى على الخوف من أن تكون هي ذاتها متطرفة.

وكانت الضغوطات الاقتصادية والمالية العامل الأكثر تكراراً، والذي استشهد به كعامل يدفع النساء والفتيات إلى التحول للتطرف (69%). أما العامل الثاني فهو المشاكل الاجتماعية والعائلية، بما في ذلك الإساءة الأسرية ومنع النساء من حصولهن على حقوقهن مثل الميراث (34%). وشملت العوامل الأخرى المذكورة البطالة (13%) وكثرة وقت الفراغ من دون أنشطة أو أهداف لتحقيقها (3%).

وأشار خبير أنه قد لا يكون هناك دائماً مؤشرات واضحة على حالة التطرف بين الأفراد بسبب ما يسمى بـ "حلقة الصمت"، حيث يشعر الأفراد ذوي الآراء المختلفة والتي قد لا تعبر إلا عن وجهة نظر أقلية في المجتمع أنهم يواجهون ضغوطاً للبقاء صامتين حول آرائهم، مما يزيد في تهميشهم وبعدهم عن أقرانهم. وقد يحتفظ مثل هؤلاء الأفراد بمظهر كاذب على أن الوضع طبيعي، بينما هم في الواقع يبتعدون عن الأشخاص من حولهم.

وركز المشاركون من مؤسسات المجتمع المدني بشكل أكبر على النزاعات الدينية الصغيرة، التي بدأت تحدث على المستوى المحلي، حيث شهدوا أن المسلمين والمسيحيين بدأوا يفقدون صبرهم تجاه بعضهم البعض، ويخلقون في بعض الأحيان نزاعات حول قضايا في أنشطة حياتهم اليومية، مثل السماح بالأذان بصوت مرتفع من المسجد. علاوة على ذلك، ذكروا أن إرسال الأطفال المسلمين إلى المدارس المسيحية والعكس قد بدأ يقل بصورة ملحوظة. وقدم المشاركون قصصاً على نزاعات دينية بين أتباع الدين الواحد من المسلمين، حيث بدأ بعض الناس بتسمية آخرين كفاراً لمجرد قيامهم ببعض الممارسات التي لا يقبلونها. وأشار ممثلو مؤسسات المجتمع المدني والخبراء إلى أن الكثير من الشباب يعتقدون أن الإسلام مبني على مفهوم الجهاد، ويعتقدون أن الطريقة الوحيدة لحماية الإسلام هي في الدفاع عنه بقوة وجعله الدين المسيطر.

وأشار المشاركون من مؤسسات المجتمع المدني إلى أن التعاطف والدعم للجماعات المتطرفة العنيفة منتشر على مستوى المجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، ذكرت هذه المؤسسات أن الجماعات المتطرفة تميل إلى إنشاء نظامها الخاص للمعيشة والخدمات. على سبيل المثال، ذكر رجل أن المجموعة التي يعتبرها متطرفة في الرصيفة هي جماعة متقاربة إلى حد كبير، وأن العائلات التي تدعم داعش في الرصيفة تميل إلى عدم إرسال أبنائها إلى المدارس لأنهم يعتقدون أنها مؤسسة للكفار، ولكنهم يرسلونهم إلى مدرسة منزلية جماعية يتعلمون فيها القرآن والتعاليم الإسلامية على أيدي أساتذة غير مؤهلين وقد يكونوا لم يكملوا تعليمهم الثانوي.

1.1.5 النقاشات حول حالة التطرف

سأل الباحثون المستجيبين إن كانوا يناقشون المواضيع المتعلقة بالسياسة والأيدولوجيات مع عائلاتهم وأصدقائهم ومتى يحدث ذلك. وناقش جميع المستجيبين هذه المواضيع مع أصدقائهم، وجيرانهم، وأقاربهم وزملائهم في العمل. وفي الوقت الذي يفضل فيه كل المستجيبين تقريباً الحديث عن هذه المواضيع مع آخرين من الجنس ذاته، فإن 79% منهم يعتقدون أن هذه الأحاديث حول السياسة والأيدولوجية أكثر احتمالاً للحدوث بين الرجال، بينما يعتقد 15% منهم أنها تحدث بالتساوي بين الرجال والنساء، ويعتقد 5% منهم أن الحوارات أكثر احتمالاً للحدوث بين النساء.

تقلص الوصول إلى الموارد الحكومية: يمكن لتهديد حالة التطرف أن يجعل وقت وموارد الحكومة المالية موجّهين نحو محاربة التطرف العنيف، الأمر الذي سيحول الموارد بعيداً عن تنمية أفراد المجتمع، وخصوصاً النساء.

1.3 القسم الثالث- تغذية التطرف

1.3.1 مصادر موثوقة للمعلومة

الإعلام الاجتماعي والتقليدي

وفقاً لرأي المستجيبين، يلعب الإعلام التقليدي والاجتماعي دوراً في توجيه حالة التطرف في الأردن. وفي الوقت الذي يوجد فيه طيف واسع من القنوات والحملات الإعلامية التي تحارب التطرف، هناك العديد من الرسائل التي تشجعه. يعتقد 31% من المستجيبين أن الإعلام الاجتماعي والانترنت يمكن استخدامهما لتحديد صحة بعض الأفكار الدينية المثيرة للجدل، وقال 15% منهم أنهم يبحثون عن المعلومات خارج الشبكة العنكبوتية من خلال استخدام الكتب الدينية كمرجعية. يتق 26% من المستجيبين في البرامج الحوارية الدينية كمصدر ثان لمعلوماتهم. بيد أن ما يثير الاهتمام هو أن بعض مقدمي هذه البرامج يعتبرون شخصيات مثيرة للجدل بسبب آراء تعتبر متطرفة من قبل البعض. ويعتقد الخبراء أن هذه البرامج تلعب دوراً في تشجيع النساء على التطرف. برأي هؤلاء الخبراء، تمدح وسائل الإعلام المتطرفة الشهيدات، وغياب القدوات الإيجابيات والخوف من عدم المثل لهذه المفاهيم يجعلان النساء أكثر ميلاً لتبني التطرف.

وأشار المستجيبون إلى أنهم يتلقون في كثير من الأحيان رسائل عن طريق الإعلام الاجتماعي تحتوي على رسائل دينية وقد تحتوي على أفكار متطرفة. وفي حال تلقى المستجيبون رسالة بمحتوى متطرف، قال 46% منهم أنهم يحذفون الرسالة ولا يناقشونها أبداً مع المرسل، حتى وإن كان شخصاً يعرفونه، وذكر 18% منهم أنهم يتصرفون بحسب الموقف وعلاقتهم بالمرسل، وذكر 21% منهم أنهم يردون ويخربطون في حوار مع المرسل، بينما قال 15% منهم أنهم يبلغون الأجهزة الأمنية وذكر 13% منهم أنهم يبلغون الأجهزة الأمنية فقط في حال شعورهم بالخطر⁷⁴.

القيادات والمؤسسات الدينية، رجال الدين (الوعاظ والواعظات والأئمة)

يمكن للتقنيات من القيادات والمؤسسات الدينية ورجال الدين والواعظين والواعظات أن يلعبوا دوراً هاماً في تشجيع أو منع التطرف نظراً لتأثيرهم على أفراد المجتمع، وخصوصاً على مستوى القواعد الشعبية. قال 46% من المستجيبين أنهم يعودون إلى شخصية دينية موثوقة في عائلتهم أو مجتمعهم من أجل تحديد مدى صحة فكرة دينية مثيرة للجدل، مما يجعل هذا المصدر للمعلومات الأكثر شعبية. وحدد المستجيبون فئات مختلفة من الناس بمن فيهم الواعظون الذكور المحليون، والواعظات، وزوجات الأئمة، وأساتذة الشريعة والأقارب أو الجيران المتدينون. ومن المثير للاهتمام أن كل الطالبات تقريباً، والنساء في المناطق الريفية والحضرية والنساء الناشطات على مستوى القواعد أعطين هذا الجواب. في الوقت ذاته، ذكر 21% من المستجيبين (وكلهن من النساء) بأنهن لا يثقن بالأئمة وغيرهم من الشخصيات الدينية المعروفة

ولفتت مؤسسات المجتمع المدني إلى النساء المطلقات وغير المتزوجات، حيث يمكن أن تتجه هذه النساء إلى الانضمام للجماعات المتطرفة للشعور بالقيمة والفاعلية. علاوة على ذلك، ركزوا على المشاكل الاجتماعية والعائلية، بما في ذلك منع النساء من الحصول على حقوقهن، مثل الميراث.

وناقش الخبراء الضغوط على النساء للتحويل إلى التطرف، حيث يعتقدون أن النساء قد يرغبن في الامتثال، وفي حال انتقل المجتمع إلى التطرف، فإنهن قد لا يملكن القدرة على المقاومة. ويعتقدون أن هذا هو الحال في المجتمع الأردني، حيث تُشجّع النساء على اتباع الرجال في العائلة. بيد أن الخبراء أشاروا أيضاً إلى أن الضغط للامتثال يواجه النساء والرجال على حد سواء.

1.2.3 حالة التطرف، خطر على النساء

مال المستجيبون إلى الانفعال بقوة عند الحديث عن المخاطر التي تفرسها حالة التطرف على النساء. بشكل عام، يعتقد 87% من المستجيبين أن النساء يواجهن خطراً من آثار حالة التطرف، وذكر 71% منهم أن النساء يواجهن خطراً أكبر من الرجال.

الأسباب التي تجعل المستجيبين يعتقدون بأن النساء يواجهن خطراً أكبر بسبب حالة التطرف:

القيود القائمة على حرية النساء وحصولهن على حقوقهن: تعاني النساء من محدودية الحرية بالأصل في معظم المجتمعات حول العالم، بما في ذلك الأردن، ومن شأن تطرف أفراد المجتمع أن يقود إلى إحداث المزيد من الضرر بموقعهن في المجتمع. قد تزيد حالة التطرف القيود المفروضة على النساء بفعل الأعراف للبقاء في المنزل، وليس الحجاب و/أو عدم الحديث مع الرجال من غير الأقارب. شعور النساء بالمسؤولية حيال تصرفات أبنائهن: ذكر أن النساء يشعرن في كثير من الأحيان بمسؤولية أكبر تجاه سلوك أبنائهن من الرجال. تلام النساء في العادة اجتماعياً إذا تحول أبنائهن إلى التطرف، مما يجعلهن يواجهن ضغطاً أكبر من قبل مجتمعاتهن.

تقليل قدرات النساء في العمل والإنتاجية من خلال تشجيع النساء على قضاء المزيد من الوقت في التركيز على العائلة والأطفال، حيث تعد النساء وفقاً للأعراف الاجتماعية مسؤوليات بشكل رئيس عن تربية الأبناء. بشكل مشابه، تؤثر حالة التطرف على قدرة النساء على ممارسة الأدوار القيادية في مجتمعاتهن، بما في ذلك مشاركتهن في العمل المجتمعي والتطوع. يمكن لحالة التطرف في المجتمع أن تمنع النساء والفتيات من الانخراط في العمل التطوعي والمجتمعي - وهي منافذ للانخراط المدني وتمكين الشباب - من خلال دفعهن مقابل ذلك إلى التمسك بأدوارهن التقليدية كزوجات وأمّهات فقط.

الإحباط الاجتماعي المتنامي والعنف الأسري والطلاق: يمكن لحالة التطرف أن تزيد من العنف الذي يمارسه الذكور ضد النساء، حيث ترفع من شأن الاعتقاد بأن النساء هن مواطنات من الدرجة الثانية بدلاً من كونهن متساويات مع الرجال في الحياة. وقد تقود إلى صراع كبير إذا حاولت النساء الدفاع عن حقوقهن عند تهميشهن بسبب الاتجاهات المتطرفة. ونظراً لأن الرجل المتطرف يفرض في كثير من الأحيان أفكاره على زوجته، فإن ذلك قد يؤدي إلى النزاع الذي يقود إلى الانفصال أو الطلاق.

74- سُمح للمستجيبين باختيار أكثر من خيار واحد للسؤال حول إرسال رسائل بمحتوى متطرف.

كمرجعية. ويظهر ذلك جديلاً هاماً حول إمكانية الرجوع إلى القادة الدينيين في مثل هذه الحالات، وخصوصاً بين النساء. ومن الجدير بالذكر بأن الأئمة والواعظات يتم تعيينهم في بعض الأحيان بشكل رسمي من قبل وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية كموظفين حكوميين، ولهذا السبب فإن لديهم دور رسمي بشكل أكبر في المجتمع. بيد أن هناك أئمة وواعظات لم يتم تعيينهم من قبل الوزارة، ولكنهم أفراد متدينون يلعبون دور المرشد الديني بشكل طوعي، مما يجعلهم يحظون بالاحترام من المجتمع المحيط بسبب سلوكهم المتدين.

يعتقد أغلبية المشاركين في حوار مجموعة التركيز مع مؤسسات المجتمع المدني أن القسم الأكبر من المجتمع يرغب في الحديث إلى "شخص متدين من المجتمع المحيط". وفي الوقت ذاته، أشار بعض المشاركين (من الجنسين) أنهم هم أنفسهم يتلقون العديد من الأسئلة من الشباب أو الناس في محيطهم متعلقة بالتطرف والممارسات المتطرفة في الدول الأخرى. على سبيل المثال، سئل عامل في مؤسسة مجتمع مدني من قبل فرد في المجتمع إن كان الإسلام يسمح حقاً بسبي النساء، حيث تقوم داعش بفعل ذلك في المناطق التي احتلتها.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه الخبراء الذين تمت مقابلتهم بأن الشباب أكثر ميلاً للبحث على الإجابات على الانترنت وأقل ميلاً للوثوق بإجابات رجال الدين المعروفين، فإن 6 من أصل 10 طلاب جامعات قالوا بأن شخصاً متديناً في عائلتهم أو مجتمعهم يكون خيارهم الأول للحصول على المعلومة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود مرفق خاص لدى الحكومة لإجابة الأسئلة الدينية من خلال الشخصيات الدينية الرسمية (دائرة الإفتاء)، فإن 8% فقط من المستجيبين زعموا أنهم يستخدمون ذلك كمرجعية أولى، وزعم 13% منهم أنهم يستخدمونها كمرجعية ثانية. وبحسب مؤسسات المجتمع المدني، فإن عدم الاستخدام يعود إلى غياب الثقة أو غياب المعرفة بمصادر مكتب المفتي.

1.3.2 النساء كأداة للتطرف

أشار المستجيبون بوضوح إلى أن المرأة هي العمود الأساسي للأسرة في الأردن. لهذا السبب، يمكن استهدافها من قبل الجماعات المتطرفة للتأثير على أيديولوجيتها في البداية ومن ثم استخدامها كمؤثر على عائلتها وغيرها من الناس في المجتمع. وقال خبير أن الخطر الأكبر هو عندما تتبنى المرأة الأيدولوجية المتطرفة وتصبح أداة لتشجيع باقي أفراد عائلتها على اعتناق هذه الأيدولوجية. يمكن تفسير تطرف النساء من خلال الصورة النمطية بأنهن يملن إلى التدين بشكل أكبر والتشدد، مما يعني أن مجتمعهن أو عائلتهن قد يدعمن ذهابهن إلى نوادي دراسة القرآن أو انضمامهن إلى مجموعة دينية. وينظر إلى ذلك على أنه تغير إيجابي في سلوك المرأة، ولكن المستجيبين يعتقدون بأنه قد يكون بداية غير مطمئنة أو استمراراً لتطرفها.

1.3.3 التوعية المجتمعية

قد تكون التوعية المجتمعية في العائلة عاملاً هاماً في تشجيع التطرف أو التراجع عنه. يمكن للحوار في العائلة أو بين الأقران في الجامعة أو العمل أن يؤثر على شاب أو فتاة باتجاه التطرف العنيف أو ضده. على الرغم من أن جميع المستجيبين ذكروا أنهم يناقشون المواضيع المتعلقة بالتطرف في عملهم أو بيئاتهم الاجتماعية، فإن 46% من أولياء الأمور ذكروا أنهم لن يشجعوا

أبناءهم على مناقشة هذه المواضيع في أماكن دراستهم أو عملهم، وقال 14% أنهم لا يفضلون مناقشة أبنائهم للتطرف خارج المنزل، ولكنهم لا يحذرون الأبناء مباشرة من الدخول في هذه النقاشات.

أما أولياء الأمور الذين شجعوا الحوارات (39%)، فقد ركزوا على أدوارهم في رفع وعي أبنائهم بالقضية من أجل تجنب إغراء التطرف. قالت سيدة من المستجيبين: "أنا وزوجي نشجع أبنائنا على الحديث حول هذه القضايا ونستمع إلى وجهات نظر بعضنا البعض". في المقابل، فإن أولياء الأمور الذين لا يشجعون مثل هذه الحوارات قالوا بأنهم يشعرون أن هذه المواضيع معقدة للغاية. علاوة على ذلك، عبر بعض أولياء الأمور عن قلقهم من أن الحديث عن التطرف قد يدفع بأبنائهم إلى الرغبة في معرفة المزيد، مما يخلق المزيد من المشاكل لمستقبلهم.

ومن الجدير بالذكر أن المستجيبين من أولياء الأمور والطلبة كانت لديهم آراء مختلفة عند السؤال عن مناقشة المواضيع المتعلقة بالتطرف في أسرهم النوواة، حيث ذكر 86% من أولياء الأمور أنهم يدخلون في هذه الحوارات مع عائلاتهم، بالمقارنة مع 50% من الطلبة الذين ذكروا الأمر ذاته.

ووفقاً للمستجيبين، فإن حوارات العائلة تحدث في كثير من الأحيان بعد الاستماع إلى الأخبار في الإعلام أو في الجلسات العائلية في عطلات نهاية الأسبوع. قالت سيدة من المستجيبين: "نجتمع كل جمعة كعائلة ونتكلم، ونتحدث، ونستمع إلى الأخبار". وقال طالب من المستجيبين "يحذرنا أبي ويكلمنا حول التطرف والوضع الحالي في بلدنا، ويخبرنا أننا يجب أن نقف مع بلدنا في هذه المرحلة".

وبحسب المستجيبين، يشجع الآباء مثل هذا الحوار في العائلة أكثر من الأمهات، وفي كثير من الأحيان تركز النقاشات على القلق تجاه الذكور في العائلة.

1.3.4 تنشئة الأمهات لأطفالهن

تناول المستجيبون أيضاً أثر تنشئة الطفل على احتمال تعرضه لحالة التطرف: يعتقد 79% من المستجيبين من أولياء الأمور و50% من الطلبة أن الأمهات لهن أثر عظيم على أيديولوجيات الأبناء.

ومن بين أولياء الأمور، اعترف 9 بالمائة (كلهن أمهات) أنهن شعرن في بعض الحالات أنهن ساهمن في صقل شخصية أبنائهن وتحولهن إلى التطرف. وبحسب ما قالت مستجيبة:

أشجع ابني دائماً على الصلاة، لأنني أعتقد أنه إذا صلى الشخص، فكل أمور حياته تسير على ما يرام، ويجعلك الدين تفرّق بين ما هو صحيح وما هو خاطئ. ولكن حتى وإن كنت أحترم التزام ابني الديني، فقد بدأ مؤخراً يتجه إلى حد بعيد جداً، وبدأت أشعر بالقلق، وتحدثت معه عن هذا الموضوع، وكان يتساءل إن كنت أعتقد بأنه سينضم إلى داعش. لم يكن الأمر كذلك، وانتهت القصة، ولكنه لا يزال لديه آراء متطرفة بخصوص سلوكيات شقيقاته، الأمر الذي لم أتمكن من تغييره عند النقاش معه.

وتكررت هذه المشاعر بين أتباع الديانات المختلفة. على سبيل المثال، اعترف ولي أمر مسيحي ببعض هذه الآثار غير المقصودة بسبب التربية:

لوحدهن، أو أنهن غير قلقات من احتمال التطرف لدى بناتهن. وفي الوقت الذي قالت الكثير من النساء أنهن لن يخبرن أزواجهن وسوف يحاولن حل المشكلة بمفردهن، قال اثنان من أصل ستة رجال أنهم لن يخبروا زوجاتهم لأنهن عاطفيات ولن يعرضن كيف يتصرفن بشكل مناسب.

وبينما قال جميع المستجيبين أنهم سوف يتحدثون مع بناتهم مباشرةً ويحاولون حل المشكلة كخيار أول، اعتقد 71% منهم أنهم سيفعلون الشيء ذاته مع أبنائهم الذكور. ويشير ذلك إلى أن المواقع المختلفة التي يتمتع بها الأولاد والبنات في المجتمع ستجعل أولياء الأمور يتصرفون بشكل مختلف مع بعض الخيارات. على سبيل المثال، أشار 7% من المستجيبين إلى أنهم قد يخبروا الأمن كخيار أول إذا تعلق الأمر بابنهم، ولكن لم يشر أي منهم إلى فعل الشيء ذاته مع ابنتهم. علاوة على ذلك، شعر أولياء الأمور أن ابنتهم قد تكون متأثرة من العائلة أو صديق/ة بشكل أكبر بالمقارنة مع الابن، كما أن أولياء الأمور قالوا أنهم سيطلبون المساعدة من القادة الدينيين على المستوى المحلي لمساعدة أبنائهم، ولكنهم لم يقترحوا الأمر ذاته لمساعدة بناتهم.

بدا وكأن أولياء الأمور لا يتقون في الدولة لمساعدتهم في حل المشكلة. فكّر 7% فقد منهم بطلب المساعدة من الأمن كخيار أول، و فقط في حال كانوا قلقين على أبنائهم الذكور. وسوف يطلب 29% و 39% من أولياء الأمور المساعدة من الأمن إذا فشلت الخيارات الأخرى مع أبنائهم الذكور وبناتهم بالترتيب. يجب أن تجد الحكومة الأردنية قنوات أخرى لمساعدة العائلات التي تواجه مثل هذه الحالات.

ابنتي متطرفة بعض الشيء في تفكيرها عندما يتعلق الأمر بالدين. كثيراً ما تعطي آراء كما لو كانت حقائق دينية حقيقية، وتصبر على أن تتفق معها تلقائياً. لديها معرفة واسعة بالدين، وتقول لي طوال الوقت بأنني ربيتها على أن تكون متطرفة، حيث لم أكن أوافق أن تقضي الوقت مع الصبيان على سبيل المثال. الآن، إذا كانت لا تلقي السلام على زميل لها عندما يمر وأسألها عن السبب، تخبرني أنني ربيتها على هذا الأساس.

ويعتقد 82% من المستجيبين، بحسب ما يرون في حياتهم اليومية، أن طريقة بعض الأمهات في تربية الأبناء قد تشجع على حالة التطرف. ويعتقدون أن بعض الأمهات يربين الأبناء على كره الآخرين لمجرد أنهم ينتمون إلى منطقة، أو عشيرة أو دين مختلفين.

وقيل أيضاً أن بعض الأمهات يربين أبنائهن على رفض التعرف على الثقافات والأديان الأخرى، ويعتقدون أن الإسلام هو الدين الصحيح الوحيد. ويشجعن أبناءهن على استخدام العنف للدفاع عن أيديولوجياتهم بدلاً من مناقشتها. ويعتقد بعض المستجيبين أن الأمهات يروجن أيضاً فكرة تفوق الرجال، وخصوصاً مع الأبناء الذكور، وأنهن يبدأن في إهمال دور النساء في مجتمعهم. ومن الجدير بالذكر أن المستجيبين الذين قالوا بأنهم لم يجدوا أي امرأة تربي أبنائها بطريقة متطرفة هم من خلفية ريفية، حيث قد يكون دور النساء التقليدي والأيديولوجيات الدينية الأكثر تشدداً جزءاً من الأعراف الاجتماعية في مجتمعاتهم.

1.3.5 خيارات أولياء الأمور الصعبة لحماية أبنائهم

سأل الباحثون المستجيبين عن كيفية تصرفهم في حال غادر ابنهم أو ابنتهم البيت للانضمام إلى جماعة متطرفة، وإذا ما كانوا سيتصرفون بطريقة مختلفة مع الأبناء الذكور والإناث. وعند سؤالهم عن تصرفهم إذا اشترك أبنائهم في التطرف العنيف، فكّر الكثير من المستجيبين بعمق، وترددوا في الإجابة، واحتاجوا إلى إعادة التفكير في إجاباتهم الأولية. وكان بعضهم مصدوماً من السؤال، حيث ضحكوا في البداية ومن ثم أصبحوا جديين وأذكروا أن يكون هناك احتمال بالأصل لوقوع أبنائهم في هذا المطب. ومما يثير الاهتمام أنهم عندما شاركوا قصصاً عن آخرين يعرفونهم انضموا إلى الجماعات المتطرفة، فقد ذكروا مراراً أن عائلات هؤلاء الرجال والنساء لم يتوقعوا قط أن يحدث ذلك، ولكن احتمال أن يواجهوا هم أنفسهم التجربة ذاتها لا يبدو وكأنه أمر وارد في ذهنهم.

وتشير إجابات المستجيبين إلى وجود فجوة ثقة بين المجتمع والقطاع الأمني، وغياب القنوات الآمنة للتواصل مع الدولة بشأن التطرف المحتمل، وغياب الوعي والتعليم حول كيفية التصرف في مثل هذه الحالات (انظر الشكل 1). وقد تلعب الثقافة دوراً هاماً في إجابات النساء على مثل هذه الحوادث. تعد الأمهات مسؤولات عن سلوك أبنائهن، لذا فإن خوفهن على صورتهن في المجتمع قد يجعلهن لا يعترفن بالتطرف أو يطلبن المساعدة. وقد يكون هذا هو السبب الذي يفسر قول 45% من النساء فقط أنهن سيطلبن مساعدة أزواجهن وإعلامهم في حال اشتبهن بسلوك بناتهن، بينما قالت 64% منهن أنهن سيطلبن مساعدة أزواجهن والقيام بإعلامهم عن سلوك أبنائهم الذكور.

ولم يكن واضحاً إذا كانت النساء تشعر بمسؤولية أكبر تجاه مساعدة بناتهن

1.3.6 تصرف المجتمع عند ملاحظة التطرف

وأشار 45% من المستجيبين إلى أنهم سمعوا عن أنشطة متعلقة بالتطرف، بما في ذلك المحاضرات (الجواب الأكثر تكراراً)، والبرامج التلفزيونية، والمؤتمرات والحوارات الدينية. ومن بين هؤلاء، ذكر 83% أنهم تلقوا دعوات للمشاركة في هذه الأنشطة. ويشير ذلك إلى أن الكثير من المعرفة بهذه الأنشطة جاء عن طريق التجربة الشخصية المباشرة. ومن الجدير بالذكر أن معظم النساء الريفيات والحضرية (أربع من أصل ست نساء) وكل النساء الناشطات الخمسة على مستوى القواعد لم يذكرن علمهن بأي من الجهود لمحاربة التطرف، بينما ذكرت النساء الناشطات في عمان والنساء في المواقع القيادية علمهن ومشاركتهن بهذه الجهود. ويشير ذلك إلى أن البرامج تشكل بشكل رئيس على النساء في عمان ويشركتهن، أو المتواجدين في المواقع القيادية، بدلاً من الوصول إلى الشركاء المتنوعين والمشاركين من مختلف أنحاء البلاد.

في المقابل، حمل معظم المستجيبين معتقدات إيجابية حول جهود محاربة التطرف التي عرفوا بها. واعتقد مستجيبون مختلفون أن هذه الجهود جيدة لرفع وعي العائلات والشباب الذين قد لا يناقشون هذه القضايا مع ذويهم. وقال جميع المستجيبين أنه يجب توسيع هذه الجهود.

وشدّد ممثلو مؤسسات المجتمع المدني على أهمية زيادة العمل في هذا المجال لمنع الأعمال المتطرفة العنيفة في المجتمعات الأردنية، وشجعوا على المزيد من الجهود من جانب الحكومة، وخصوصاً وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لبناء قدرات الأئمة والواعظات للتأثير على الناس. ويعتقد المستجيبون من مؤسسات المجتمع المدني أن على الحكومة أن تكون أكثر انخراطاً في محاربة التطرف وقاموا بالشكوى من أنهم لم يشهدوا حتى اللحظة جدية من جانب الحكومة في التعامل مع هذه القضية خارج إطار الاستجابة الأمنية. وركزت مؤسسات المجتمع المدني على أهمية تطوير إستراتيجية وطنية لمحاربة التطرف، وقالوا بأنهم مستعدون لمساعدة الحكومة من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة وردم الفجوة بين الحكومة والمواطنين، بما أن بعض المواطنين لا يتقنون بأعمال الحكومة حول أنشطة محاربة التطرف أو يخافون منها. وأخيراً، شددت مؤسسات المجتمع المدني على وجوب بناء المجموعات العاملة في هذا المجال لعلاقات قوية مع الناس وتطوير مصداقيتهم لتثق بهم المجتمعات، ويتواصلون معها حول التحديات والحاجات.

ومن بين أولويات المستجيبين تطوير برامج إعادة التأهيل والبرامج الاجتماعية التي تستهدف أولئك الذين انضموا إلى جماعات متطرفة عنيفة، ولكنهم يرغبون في العودة إلى الاندماج في المجتمع. وذكرت مؤسسات مجتمع مدني وجود عائلات مقاتلين يسألونهم عما إذا كان هناك طريقة لعودة أبنائهم وإعادة دمجهم في المجتمع الأردني في حال عودتهم.

على الرغم من أن غالبية المستجيبين يعتقدون أن حالة التطرف تستحق الاهتمام، وأنه يجب توجيه المزيد من الجهود لمعالجة هذه القضية، فإنهم عبروا عن رغبة بسيطة في مواجهة إشارات التطرف التي قد يلاحظونها هم بشكل شخصي في مجتمعهم. على سبيل المثال، نادراً ما يود المستجيبون التصرف لتقديم النصح للأمهات حول أسلوب تربيتهن أو التصرف إذا شعروا أن قرين لأبنائهم يتحول إلى التطرف. ويشير ذلك إلى الحاجة لرفع الحس بالمسؤولية المجتمعية في الأردن من أجل معالجة حالة التطرف بشكل إيجابي واستباقي.

وفي الوقت الذي أكد فيه 82% من المستجيبين أنهم شاهدوا أمهات يربين أبنائهن بطريقة يمكن أن تشجع على التطرف، فإن 26% منهم فقط ذكروا أنهم حاولوا تقديم النصيحة للأمهات بناءً على علاقتهم بهن. وذكر البعض أنهم حاولوا استخدام الرسائل غير المباشرة أو المبطنة على صفحات التواصل الاجتماعي للتعبير عن أفكارهم من دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة. الأسباب التي تدعو إلى عدم التدخل شملت خوفهم من مواجهة الرفض من المجتمع أو الشعور بأن الموضوع لا يعنيتهم.

بشكل مشابه، ذكر 18% من المستجيبين فقط أنهم سوف يتدخلون بشكل مباشرة لمحاولة مساعدة أقران أبنائهم إذا شعروا أنهم يتحولون إلى التطرف أو ينضمون إلى مجموعة متطرفة (انظر الشكل 2). أما الخيار الأكثر شيوعاً، والذي ذكره 71% من أولياء الأمور، فهو الحديث مع عائلة الفتاة أو الفتى فقط في حال كان لديهم علاقة شخصية بهم. وذكروا أنه بسبب السياق الاجتماعي، فلم يكن أمر إخبار عائلة لا يعرفونها أن ابنتهم أو ابنهم يتحولان إلى متطرفين أو ينضمان إلى مجموعة متطرفة. وكانوا متخوفين من قيام العائلة الأخرى بإنكار الأمر وسيشكّون في دافع أو مصلحة الشخص الشخصية في التدخل. في المقابل، سوف يطلب بعض أولياء الأمور من ابنهم أو ابنتهم قطع العلاقة مع أي شخص يشتبهون في تحوله إلى التطرف. وكان هناك دعم طفيف للإبلاغ عن صديق لابنتهم أو ابنتهم إلى الأمن كخيار أول، ولكن ذكره عدد أكبر بقليل كخيار أخير.

1.4 القسم الرابع. محاربة التطرف

1.4.1 كفاءة ونجاعة الجهود الحالية

على مدار العامين الماضيين، عملت العديد من المؤسسات الدولية والمحلية على محاربة التطرف والتطرف العنيف في المجتمعات المختلفة في الأردن. كما طوّرت الحكومة الأردنية العديد من الإستراتيجيات والمبادرات بهذا الخصوص، وخصوصاً بعد إعدام داعش للطيار الأردني في شباط 2015.

ومؤخراً، تم إنشاء مديرية محاربة التطرف والعنف لتكون تحت مظلة وزارة الداخلية، والتي ستعمل بحسب مديرتها على تطوير إستراتيجية وطنية لمحاربة التطرف وسوف تشرك جميع الفاعلين والمؤثرين في الأردن، مع التركيز على الشباب بشكل خاص. كما ستقوم المديرية بالتنسيق بين كل الفاعلين الحكوميين العاملين في هذا المجال. ومؤخراً، أطلقت دائرة الأمن العام تطبيقاً على الهواتف المحمولة في آذار عام 2016 للتبليغ عن أية حوادث أو أنشطة مثيرة للشبهات متعلقة بالتطرف والتطرف العنيف.

ردود فعل أولياء الأمور في حال واحه ابنتهم أو ابنتهم خطر التطرف

الإبن	الإبنة	التصرف
71%	100%	الحديث مباشرة معه/ا بما في ذلك مجرد ملاحظة سلوكه/ا
64%	46%	النساء (إعلام الزواج) - من أصل 22 سيدة
7%	0%	إعلام الأمن كخيار أول
39%	29%	الحصول على المساعدة من شخص مؤثر في العائلة أو صديق مؤثر
25%	29%	إعلام خيار الجامعة كخيار أخير في حال فشلت كل الخيارات الأخرى
11%	29%	إعلام إدارة الجامعة كخيار أخير إذا فشلت كل الخيارات الأخرى
14%	0%	طلب المساعدة من رجال الدين المحليين

1.4.2 بين الفاعلين المحليين والدوليين: بمن يثق الناس؟

لم يكن معظم المستجيبين معنيين بمن ينظم الأنشطة التي تحارب التطرف، طالما أن الشروط المسبقة التي حددها قد تمت تلبيةها. بيد أنه عند سؤالهم عما يفضلون بحسب الأولوية والترتيب، فقد مالوا إلى تفضيل الحكومة الأردنية، وتليها المؤسسات المحلية، وأخيراً المؤسسات الدولية. في الوقت ذاته، ذكر 95 % منهم أنهم سيشاركون في برامج تنظمها المؤسسات الدولية غير الحكومية. كما تم ذكر ثقة الناس ببرامج محاربة التطرف من قبل مؤسسات المجتمع المدني. هناك وجهة نظر لدى بعض المجتمعات المحلية بأن مؤسسات المجتمع المدني تنفذ السياسة الخارجية، وهو من أبرز التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات عند تنفيذ مثل هذه البرامج. ومما يثير الاهتمام أنه على الرغم من إشارة مؤسسات المجتمع المدني في القسم 4.1 إلى أن الكثير من المواطنين قد يفقدون الثقة في أعمال الحكومة حول أنشطة محاربة التطرف، فإن الحكومة هي الجهة الأكثر مدعاً للثقة لتنفيذ برامج محاربة التطرف بحسب المستجيبين. وقد يعود ذلك إلى حساسية الموضوع وعلاقته بالأمن العام. ويشير ذلك إلى أن مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تعمل أكثر على الشراكة مع الحكومة لكسب ثقة المواطنين بأنشطتها.

سئل المستجيبون عن مدى اهتمامهم بالمشاركة في البرامج الحكومية وغير الحكومية لمحاربة التطرف. وفي الوقت الذي أشار فيه 79 % منهم إلى أنهم مهتمون في المشاركة في البرامج الحكومية وبرامج المؤسسات المحلية، فإن 95 % ذكروا أنهم مهتمون بالمشاركة في برامج المؤسسات الدولية. ويشير ذلك إلى استعداد ورغبة الأردنيين بالمشاركة في هذه البرامج بغض النظر عن الجهة المنظمة، وهو ما ينسجم مع رأيهم حول جدية التطرف الوارد في قسم 2. بيد أنهم شددوا على وجوب وجود شروط مسبقة لمشاركتهم: أولاً يجب أن تكون هذه الأنشطة رسمية وظاهرة للعامة، ثانياً، يجب أن تخرج هذه الأنشطة عن إطار المقابلات والبحث، وثالثاً، يجب أن تكون هذه الأنشطة قانونية ومرخصة ولا تعادي الأعراف الدينية أو الاجتماعية.

كما لا يجب أن تشكل الأنشطة تهديداً على الشباب من حيث تأسيس أيديولوجيات جديدة، وقد تم ذكر هذه القضية من قبل أولياء الأمور، وتشير إلى الخوف من تعرض الأبناء إلى أفكار أو جماعات جديدة. وقد يكون ذلك هو السبب الذي يجعل القليل من أولياء الأمور في هذا البحث يذكرون أنهم لن يشجعوا أبنائهم على المشاركة في أي برامج. ويعتقد 3 من أصل 10 طلاب جامعات أن أولياء أمورهم لن يشجعوهم على المشاركة في مثل هذه البرامج بغض النظر عن خلفية الجهة المنظمة. وذكر أولياء الأمور القليلون الذين رفضوا تشجيع أبنائهم على المشاركة في هذه البرامج غياب الثقة في الحكومة كفاعل في هذا النوع من العمل، أو اتهموا المؤسسات المحلية والدولية بتنفيذ أجندة خارجية.

الإبن	الإبنة	التصرف
32%	39%	قطع علاقة الصداقة مع الإبنة/الإبن
71%	71%	رعلام عائلته/ا إذا كان لديهم علاقة شخصية بهم فقط
21%	18%	إعلام الأمن كخيار أول
39%	25%	إعلام الأمن كخيار أخير إذا فشلت كل الخيارات الأخرى
25%	21%	إعلام إدارة الجامعة
18%	18%	التدخل ومحاولة إصلاح الموقف

وسئل المستجيبون ومؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر عن تقديم أفكار حول كيفية الاستثمار في أدوار النساء في جهود محاربة التطرف. وركزوا بشكل رئيس على رفع وعي النساء كأمهات، واصفين ذلك بأنه الأداة الأساسية لمحاربة التطرف. ويمكن لجهود التوعية أن تشمل: استخدام الإعلام الاجتماعي والبرامج التلفزيونية لبرامج تستهدف الأمهات بشكل خاص، وإنشاء الفيديوهات للوصول بشكل خاص إلى ربات البيوت اللواتي تعد حركتهن محدودة، وتوزيع المنشورات التوعوية في أماكن التسوق، واستخدام المحاضرات المصممة خصيصاً للنساء والتي تقودها الواعظات في المساجد والكنائس والمدارس بالإضافة إلى ورش العمل التقليدية والمحاضرات. ويجب أن تركز أنشطة رفع الوعي هذه بمتابعة الأبناء لرصد السلوكيات والاتجاهات من أجل منع انتقالهم إلى التطرف، وتشجيعهم على الانفتاح على الثقافات والأديان الأخرى من خلال غرس ما أسماه المستجيبون "الإسلام المعتدل" في سلوكياتهم وأيدولوجياتهم. وشدد معظم المستجيبين ومؤسسات المجتمع المدني على أهمية هذه الأنشطة في مختلف أنحاء الأردن، وخصوصاً في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين.

ومن الجدير بالذكر أن نوع الأنشطة التي اقترحتها المستجيبون كانت متماشية مع دور النساء الاجتماعي التقليدي كأمهات، كما يشار إليه أعلاه. بيد أن قرارات 1325 و2250 (حول الشباب والأمن والسلام) ركزت على الحاجة إلى إعادة تأطير انخراط الدول الأعضاء مع المرأة والشباب، بوصفهم شركاء وقادة في تطوير الحلول لقضايا السلام والأمن، عوضاً عن المعتقدات التقليدية حول النساء والشباب كمشاركين مغيبين أو ضحايا. وتوضح الكثير من هذه المعتقدات التقليدية في المقابلات ومجموعة التركيز في الأردن. ويبقى السؤال: هل يقبل العاملون والباحثون بهذه المعتقدات أم يغيرونها؟ بالطبع، فقد ناقش المستجيبون بعض التوصيات التي تخاطب أدوار النساء في المجتمع بشكل عام. وتم شمول هذه الأفكار في قسم التوصيات من هذه الدراسة، ولكن يبدو أن هناك حاجة للمزيد من البحث لمناقشة قابلية التطبيق أو فاعلية الأنماط المختلفة من التدخلات قبل إطلاقها بالفعل.

1.4.3 دور النساء في محاربة التطرف

اتفق جميع المستجيبين ومؤسسات المجتمع المدني على أن النساء يلعبن دوراً هاماً في عملية محاربة التطرف. بيد أن أحداً من المستجيبين لم يكن على علم بأي تركيز على أساس النوع الاجتماعي لأي من أنشطة محاربة التطرف. علاوة على ذلك، فإن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني التي وصفت في حوار مجموعة التركيز مع هذه المؤسسات، مثل تدريب طلبة المدارس، وجلسات التوعية والحوار مع الشباب حول المواضيع ذات الصلة، واستخدام المسرح التشاركي في المدارس والجامعات كلها استهدفت الذكور والإناث من دون التركيز على النوع الاجتماعي.

يعتقد معظم المستجيبين أن أهمية دور النساء ينبع من أدوارهن الاجتماعية التقليدية كأمهات ومواقعهن داخل عائلاتهن أو مجتمعاتهن، وهو ما يبدو جلياً حيث ذكر 95% من المستجيبين أن الأمهات هن العمود الأساسي للعائلة. والشروحات الإضافية حول أهمية أدوار النساء في جهود محاربة التطرف شملت ذكر 41% من المستجيبين بشكل مباشر أن الأمهات أكثر فاعلية في التأثير على الأبناء و23% ذكروا أن الأمهات أكثر قرباً من الأبناء، و5% ذكروا أن الأمهات يستلطن ملاحظة التغيير على أفراد العائلة بشكل أكبر و5% يعتقدون أن الأبناء يتقنون بأمهاتهم بسهولة أكبر من الآباء. وكان التركيز الغالب للمشاركين على دور النساء كأمهات، ويعد هذا دوراً أساسياً وفرصة للمرأة للتأثير على أبنائها، ولكنه يغفل المواقع الاجتماعية الأوسع التي يمكن للنساء إشغالها والتي تساعد في الوقاية من التطرف. ذكر دور المرأة خارج العائلة من قبل 21% من المستجيبين الذين ذكروا أن النساء في كثير من الأحيان يتمتعن بعلاقات اجتماعية قوية وتعليم جيد.

4. هل تأخذ جهود محاربة التطرف الجاهلية في الأردن الحساسيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بالحسبان؟ كيف يمكننا الاستثمار في أدوار النساء في عمليات محاربة التطرف؟

لم تجد الدراسة برهان على أن جهود محاربة التطرف تأخذ الحساسيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بالحسبان، حيث لم يكن أي مستجيب على علم بأية أنشطة خاصة بنوع اجتماعي معين. يجب أن تمكّن فرص الاستثمار في أدوار النساء المرأة كقائدة، وتعترف بها كطرف فاعل في محاربة التطرف. وذكر المستجيبون الحاجة إلى الحفاظ على أمثلة إيجابية لسيدات كقدوات حسنة، ودعم القائدات الدينيات المعتدلات وتغيير الصور النمطية المؤذية للنساء المنتشرة في المجتمع. ويجب أن يعترف العاملون في محاربة التطرف بالأدوار التي يمكن للنساء القيام بها والتي لا تقتصر على كونهن أمهات وأفراد مجتمع، ولكن أيضاً عاملات، وصانعات قرار ومؤثرات على الرأي العام. علاوة على ذلك، يجب إعلاء أصوات النساء الأردنيات في هيئات صنع القرار، والسياسات والتعليم، في الأردن وعلى المستوى العالمي. وأخيراً، تم طرح فكرة بناء قدرات الواعظات ورفع الوعي بين النساء - بمن فيهن الأمهات - من خلال التدخلات المستهدفة والمصممة خصيصاً للوصول إليهن كواحدة من أفكار البرامج الهادفة إلى منع التطرف والوقاية منه.

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن أربعة أسئلة رئيسة للبحث حول التطرف العنيف في الأردن. ويخصص القسم التالي الأسئلة والإجابات المستقاة من البحث:

1. ما هو التطرف؟ وهل هو مشكلة في الأردن؟ هل ينظر الرجال والنساء إلى التطرف بشكل مختلف؟

تعتقد غالبية النساء والرجال الأردنيين الذين تمت مقابلتهم أن التطرف مشكلة في مجتمعاتهم. وتعود تعريفات المستجيبين للتطرف إلى الدين، والسياسة، والتقاليد والأيدولوجيات. ولم تتعلق الكثير من شروحات المستجيبين حول التطرف بالعنف الجسدي وحسب، وإنما شملت التطرف نحو العنف البيئي والتعالي. وشملت المؤشرات العامة للتطرف التي استشهد بها الرجال والنساء على حد سواء العبارات غير المتسامحة، ورفض قبول آراء الآخرين وتهميش النساء. وكانت النساء أكثر ميلاً لاعتبار الزي المحافظ، والحكم على لباس النساء الأخريات ومحاولة تهميش أدوار النساء في مجتمعهن كإشارات على التطرف. وذكر المستجيبون مؤشرات محددة على تطرف النساء والتي تتعلق بشكل رئيس بالتمادي المتنامي.

2. هل تواجه النساء خطر التحول إلى التطرف و/أو هل هن في خطر بسبب التطرف؟ كيف؟

يعتقد المستجيبون أن النساء يواجهن خطراً أقل للتحول إلى التطرف، ولكنهن يواجهن خطراً أكبر بسبب التطرف في الأردن، وأشاروا إلى أن التطرف المتنامي قد يزيد من القيود القائمة على حريات النساء ووصولهن إلى حقوقهن. وفي الوقت الذي يعتقد فيه المستجيبون الذكور أن التهديدات الرئيسية التي يفرضها التطرف تتعلق بحرياتهم الشخصية، ومستقبل عائلاتهم، وجودة فرص العمل، كانت مخاوف النساء حول أثر التطرف متعلقة بأنشطتهن اليومية، وخوفهن من القيود المتنامية على حريات النساء، وقدرتهن المتقلصة على العمل أو الدراسة، وتقلص انخراطهن المجتمعي والتطوع وزيادة العنف الأسري.

3. ما الأدوار التي تلعبها النساء أو يمكن أن تلعبها في التطرف أو محاربة التطرف في الأردن؟

تم تحديد أثر النساء في عائلتهن، وخصوصاً بين أبنائهن، كمجال محتمل يمكن للنساء المشاركة فيه في منع تحول الآخرين إلى التطرف. واتفق جميع المشاركين أن لدى النساء دور هام في جهود محاربة التطرف والوقاية منه، ولكنهم اعتقدوا بشكل رئيس أن أهمية إشراك النساء تنبع من أدوارهن الاجتماعية التقليدية كأمهات ومواقعهن داخل عائلتهن. وكان التركيز الغالب للمستجيبين على دور النساء كأمهات، والذي يشير إلى محور هام للتدخل، ولكنه يعيد التأكيد على الصور النمطية التقليدية ويغفل المواقع المجتمعية الأوسع التي تشغلها النساء والتي تساعد في الوقاية من التطرف أو محاربتة.

- عاشور، عمر. 2015. "إعادة النظر في محاربة التطرف". صحيفة الواشنطن بوست. 18 شباط 2015.
- بدران، م. 2006. "النساء والتطرف". المعهد الدنماركي للدراسات الدولية. بنون، ك. د. كاندوتي. 2015. "فتواك لا تطبق هنا". مقابلة. بنون، ك. "فتواك لا تطبق هنا: قصص لم تُحك عن المعركة ضد الأصولية الإسلامية". أوبن ديمكراسي. W.W. Norton & Company.
- بيلفيلدت، هاينر. 2014. "تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد". مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الجلسة الثامنة والعشرين، 29 كانون الأول 2014.
- بلوم، م. 2011. "الصدمة الحقيقية: الأوجه المتعددة للنساء الإرهابيات". بنغوين بريس. وورد ذكر المصدر في: فينك، ن. س. بركات، ر. ول. شيتريت. 2013. "أدوار النساء في الإرهاب والتطرف العنيف". مركز التعاون العالمي لمحاربة الإرهاب.
- مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية. 2011. "عقد ضائع من الزمان: فهم النوع الاجتماعي في حرب أمريكا على الإرهاب". كلية القانون في جامعة نيويورك.
- تشودهوري، ت. 2007. "دور الهوية المسلمة المسيّسة في التطرف" (دراسة قيد العمل). جامعة دورهام.
- كوماراسوامي، ر. 2015. "منع النزاع وتحويل العدالة وتأمين السلام: دراسة عالية حول تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325". مكتب الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- كارلازولي، ف. وجاي وايت. 2013. "قياس ما لا يمكن قياسه: حلول لتحديات القياس في بيئات هشة ومتأثرة بالصراع". سيرتش فور كومون غراوند.
- كوتور، ك. ل. 2014. "نهج قائم على النوع الاجتماعي لمحاربة التطرف العنيف: دروس مستفادة من النساء في بناء السلام ومنع النزاع طبقتها بنغلادش والمغرب بنجاح". معهد بروكغنز.
- فريق عمل تنفيذ محاربة الإرهاب. 2016. "تقرير مجموعة العمل حول التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب: نظرة كاملة على برامج الحكومة".
- ديستانغ، س. ج. 2015. "الأمم المتحدة تدعو إلى دمج النساء في محاربة التطرف العنيف: ولكن ما هو الثمن؟"
- دوفور-غينيوسون، س. وعلام، م. 2014. "النساء ومحاربة التطرف العنيف: معهد جورجتاون للمرأة والسلام والأمن.
- إداوار، م. 2015. "بيان إلى الجلسة المفتوحة للجنة محاربة الإرهاب في مجلس الأمن حول دور النساء في محاربة الإرهاب والتطرف العنيف بتاريخ 9 أيلول 2015".
- فينك، ن. س. بركات، ر. ول. شيتريت. 2013. "أدوار النساء في الإرهاب والصراع والتطرف العنيف". مركز التعاون العالمي لمحاربة الإرهاب.
- غالتونغ، ج. 1969. "العنف والأمن والبحث حول الأمن". مجلة البحث حول الأمن. المجلد السادس.
- غزاوي، ر. محمد، أ. ورمضان، ع. 2015. "بناء السلام يحدد مستقبلنا الآن: دراسة حول نشاط المرأة من أجل السلام في سوريا". مؤسسة بدائل. صفحة 26.
- أخبار الشبكة العالمية للحقوق والتنمية. 2014. "تمكين النساء في محاربة التطرف والتطرف العنيف". متوفرة على الرابط التالي: <http://gnrd.net/seemore.php?id=846>.
- هيرن، اي. ب. 2009. "مشاركات وممكّنات وامناعات: أدوار النساء في الإرهاب". ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي لرابطة الدراسات الدولية البريطانية.
- هورغان، ج. 2008. "محاربة التطرف أم الانسحاب؟ عملية بحاجة إلى التوضيح ومبادرة لمحاربة الإرهاب بحاجة إلى التقييم". وجهات نظر حول الإرهاب. المجلد الثاني رقم 4.
- هاكربي، ج. 2015. "بيان إلى الجلسة المفتوحة للجنة محاربة الإرهاب في مجلس الأمن حول دور النساء في محاربة الإرهاب والتطرف العنيف بتاريخ 9 أيلول 2015". الصفحة 2.
- هادسون، ن. ف. 2013. "قرار مجلس الأمن 1325: تحديات التعامل مع حقوق النساء كفضية أمنية". المركز النرويجي لموارد بناء السلام.
- شبكة المجتمع المدني الدولية للعمل. 2014. "تعميم التطرف: تداعيات على النساء والتنمية والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/آسيا".
- رامي، خوري. 2015. "حذار من خدعة محاربة التطرف العنيف: جهود الشباب العالمية التابعة للأمم المتحدة تمرين وهمي". مقال رأي على الجزيرة.
- كلوت، ج. 2007. "النساء وبناء السلام". ورقة خبراء مستقلة بتكليف من صندوق الأمم المتحدة التنموي للنساء ومكتب دعم بناء السلام، مجلس البحث في العلوم الاجتماعية، الصفحة 7.
- ماكزي، م. 2009. "صناعة الأمن ومحاربهته: الجنديات وإعادة البناء على

وما بعدهما". مجلة النسوية الدولية للسياسة. ورد ذكر المصدر في: برات، ن. ريختر-ديفرو، س. 2011. "تحليل قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن بعين ناقدة". مجلة النسوية الدولية للسياسة. الصفحة 494.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 18 تشرين الأول 2013. القرار 2122 (لعام 2013)، والذي تبناه المجلس في اجتماعه رقم 7044.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 13 تشرين الأول 2015. القرار 2242 (لعام 2015)، والذي تبناه المجلس في اجتماعه رقم 7533.

ستراسر، ف. 2015. "النساء والتطرف العنيف: تهديد متصاعد يتطلب عملاً منظماً". معهد الولايات المتحدة الأميركية للسلام.

زايفر، س. م. 2015. "توصيات للبرامج: دور النساء في محاربة التطرف والتطرف العنيف".

أيدي النساء في سيراليون بعد النزاع". دراسات الأمن. المجلد 18.

ميرسي كورب. 2015. "من الأردن إلى الجهاد: جاذبية الجماعات المتطرفة العنيفة في سوريا".

مديرزادة، ل. ن. 2016. "إذا كان الوضع سيئاً، لا تجعله أسوأ: نقد لخطة عمل أمين عام الأمم المتحدة لمحاربة التطرف العنيف".

ناغاراجان، س. 2016. "نحتاج إلى تحطيم بعض الخرافات حول العلاقة بين النساء والحركات المتطرفة العنيفة". فينتشرز أفريقيا.

ناصر الدين، م. غارنهام، ب. أغوسطينو، ك. كالويا، ج. 2011. "محاربة التطرف العنيف في الأدبيات". مركز محاربة الإرهاب وتقنية الأمن، ومؤسسة علم وتقنيات الدفاع، ووزارة الدفاع الأسترالية.

نور، س. حسين، د. 2009. "النساء والتطرف: دراسة عملية". المعهد الباكستاني لدراسات السلام.

أوكونور، ت. 2014. "مجلس الأمن والنساء: فعالية قرار 1325". المعهد الأسترالي للشؤون الدولية.

أوري، م. 2015. "لماذا النساء؟ أمن شامل ومجتمعات سلمية". معهد الأمن الشامل.

مؤسسة الأمن والتعاون في أوروبا. 2013. "تقرير النساء والتطرف الإرهابي النهائي". مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مؤسسة الأمن والتعاون في أوروبا. 2015. "دعم مبادرات المجتمع المدني لتمكين أدوار النساء في محاربة التطرف العنيف والتطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب: توصيات". مكتب الروابط العابرة للأوطان.

البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة للأمم المتحدة ومعهد جامعة جورجيتاون للمرأة والسلام والأمن. (بدون تاريخ). "وثيقة تلخيص وتحليل: النساء ومحاربة التطرف العنيف". متوفرة على الرابط التالي:

<https://giwps.georgetown.edu/sites/giwps/files/Women%20and%20Countering%20Violent%20Extremism.pdf>

برات، ن. ريختر-ديفرو، س. 2011. "تحليل قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن بعين ناقدة". مجلة النسوية الدولية للسياسة. الصفحة 494.

سالتمان، اي. م. وسميث، م. 2015. "إلى أن تفرقتنا الشهادة: النوع الاجتماعي وظاهرة تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والمراق". معهد الحوار الإستراتيجي.

شيبيرد، ل. 2011. "الجنس والأمن والأبطال الخارقون: من 1325 إلى 1820

- Ashour, O. 2015. "Deradicalization Revisited". The Washington Post. 18 February 2015.
- Badran, M. 2006. "Women and Radicalization". Danish Institute for International Studies.
- Bennoune, K. and D. Kandiyoti. 2015. "Your Fatwa Does Not Apply Here". Interview. K. Bennoune. Your Fatwa Does Not Apply Here: Untold Stories from the Fight Against Muslim Fundamentalism. Open Democracy. W.W. Norton & Company.
- Bielefeldt, H. 2014 "Report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief". UN Human Rights Council. 28th Session. 29 December 2014.
- Bloom, M. 2011. Bombshell: The Many Faces of Women Terrorists. Penguin Press. Cited in: Fink, N. C., Barakat, R. and L. Shetret. 2013. "The Roles of Women in Terrorism, Conflict, and Violent Extremism". CGCCC (The Center on Global Counterterrorism Cooperation).
- CHRCJ (Center for Human Rights and Global Justice). 2011. "A Decade Lost: Locating Gender in US Counter-Terrorism". NYU School of Law.
- Choudhury, T. 2007. "The Role of Muslim Identity Politics in Radicalisation (A Study in Progress)". University of Durham.
- Coomaraswamy, R. 2015. "Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council resolution 1325". UN Women.
- Corlazzoli, V. and J. White. 2013. "Measuring the Un-Measurable: Solutions to Measurement Challenges in Fragile and Conflict-affected Environments." Search for Common Ground.
- Couture, K.L. 2014. "A Gendered Approach to Countering Violent Extremism: Lessons Learned from Women in Peacebuilding and Conflict Prevention Applied Successfully in Bangladesh and Morocco". Brookings Institution.
- CTITF (Counter-Terrorism Implementation Task Force). 2016. "Report of the Working Group on Radicalisation and Extremism that Lead to Terrorism: Inventory of State Programs".
- Destaing, S. G. 2015. "UN Calls for Women's Engagement in Countering Violent Extremism: But at What Cost?".
- Dufour-Genneson, S. and Alam, M. 2014. "Women and Countering Violent Extremism." Georgetown Institute for Women, Peace and Security.
- Edwar, H. 2015. "Statement to the September 9, 2015 Open briefing of the UN Counter-Terrorism Committee on The Role of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism".
- Fink, N. C., Barakat, R. and L. Shetret. 2013. "The Roles of Women in Terrorism, Conflict, and Violent Extremism". CGCCC (The Center on Global Counterterrorism Cooperation).
- Galtung, J. 1969. "Violence, Peace, and Peace Research". Journal of Peace Research Vol. 6.
- Ghazzawi R., Mohammed, A., and O. Ramadan. 2015. "Peacebuilding Defines Our Future Now: A Study of Women's Peace Activism in Syria". Badael Foundation, p. 26.
- GNRD News. 2014. "Empowering Women in Countering Radicalization and Violent Extremism". Available at: <http://gnrd.net/seemore.php?id=846>.
- Hearne, E.B. 2009. "Participants, Enablers, and Preventers: The Roles of Women in Terrorism". Research paper presented at the British International Studies Association Annual Conference.
- Horgan, J. 2008. "Deradicalization or Disengagement? A Process in Need of Clarity and a Counterterrorism Initiative in Need of Evaluation".

Perspectives on Terrorism. Vol. 2. No. 4.

Huckerby, J. 2015. Statement to the 9 September 2015 Open briefing of the UN Security Council Counter-Terrorism Committee on “The Role of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism”. p. 2.

Hudson, N. F. 2013. “UNSCR 1325: The Challenges of Framing Women’s Rights as a Security Matter”. NOREF (Norwegian Peacebuilding Resource Centre).

International Civil Society Action Network (ICAN). 2014. “Extremism as Mainstream: Implications for Women. Development and Security in the MENA/Asia Region”.

Khouri, R. 2015. “Beware of the Hoax of Countering Violent Extremism: UN Global Youth Effort is an Exercise in Delusion”. Al Jazeera Opinion.

Klot, J. 2007. “Women and Peacebuilding”. Independent Expert Paper Commissioned by UNIFEM and the PBSO. Social Science Research Council. p. 7.

MacKenzie, M. 2009. “Securitization and Desecuritization: Female Soldiers and the Reconstruction of Women in Post-Conflict Sierra Leone”. Security Studies. Vol. 18.

Mercy Corps. 2015. “From Jordan to Jihad: The Lure of Syria’s Violent Extremist Groups”.

Modirzadeh, L. N. 2016. “If It’s Broke. Don’t Make it Worse: A Critique of the U.N. Secretary-General’s Plan of Action to Prevent Violent Extremism”.

Nagarajan, C. 2016. “We Need to Dispel Some Myths About the Relationship Between Women and Violent Extremist Movements”. Ventures Africa.

Nasser-Eddine, M., Garnham, B., Agostino, K. and G. Caluya. 2011. “Countering Violent Extremism

(CVE) Literature Review”. Counter Terrorism and Security Technology Centre. Defence Science and Technology Organization. Australian Government Department of Defense.

Noor, S. and D. Hussain. 2009. “Women and Radicalization: An Empirical Study”. Pakistan Institute for Peace Studies.

O’Connor, T. 2014. “The UNSC & Women: On The Effectiveness Of Resolution 1325”. The Australian Institute of International Affairs.

O’Reilly, M. 2015. “Why Women? Inclusive Security and Peaceful Societies”. Institute for Inclusive Security.

OSCE (Organization for Security and Co-Operation in Europe). 2013. “Women and Terrorist Radicalization Final Report”. Office for Democratic Institutions and Human Rights.

OSCE (Organization for Security and Co-Operation in Europe). 2015. “Supporting Civil Society Initiatives to Empower Women’s Roles in Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: Recommendations”. Transnational Threats Department.

Permanent Mission of the United Arab Emirates to The United Nations and the Georgetown University Institute for Women, Peace, and Security. (Undated). “Summary Document and Analysis: Women and Countering Violent Extremism”. Available online: <https://giwps.georgetown.edu/sites/giwps/files/Women%20and%20Countering%20Violent%20Extremism.pdf>.

Pratt, N. and S. Richter-Devroe. 2011. “Critically Examining UNSCR 1325 on Women, Peace, and Security”. International Feminist Journal of Politics. p. 494.

Saltman, E.M., and M. Smith. 2015. “Till Martyrdom Do Us Part: Gender and the ISIS Phenomenon”.

The Institute for Strategic Dialogue.

Shepherd, L. 2011. "Sex, Security and Superhero (in) es: From 1325 to 1820 and Beyond". International Feminist Journal of Politics, cited in: Pratt, N. and S. Richter-Devroe. 2011. "Critically Examining UNSCR 1325 on Women, Peace, and Security". International Feminist Journal of Politics, p. 494.
UNSCR (United Nations Security Council), 18 October 2013. Resolution 2122 (2013), S/RES/2122. Adopted by the Security Council at its 7044th meeting.

UNSCR (United Nations Security Council), 13 October 2015. Resolution 2242 (2015), S/RES/2242. Adopted by the Security Council at its 7533rd meeting.

Strasser, F. 2015. "Women and Violent Extremism: A Growing Threat Demands Concerted Action". United States Institute for Peace.

Zeiger, S.H. 2015. "Program Recommendations: Role of Women in Countering Radicalization and Violent Extremism".

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي هيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي الناصر العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أنشئت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في جهودها لإرساء معايير عالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لسنّ القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. كما تساند الهيئة مشاركة المرأة على نحو متكافئ في كافة جوانب الحياة ومناحيها، مع التركيز على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: زيادة الدور القيادي للمرأة ومشاركتها؛ وضع حد للعنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً؛ وجعل المساواة بين الجنسين في قلب عمليات التخطيط للتنمية الوطنية ووضع مبادراتها. كما تسبق هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعمال منظومة الأمم المتحدة المعنية بتشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيزها وترويج لها.



هيئة الأمم المتحدة للمرأة - مكتب الأردن

ام أذينة، شارع جدة، فيلا رقم 6

عمان - الأردن

هاتف: +962 6 52-000-60

فاكس: +962 6 551-571-6

jordan.unwomen.org

www.unwomen.org

www.facebook.com/unwomenjordan

www.twitter.com/unwomenjordan